جامعة ابن خلدون – تيارت -

كلية العلوم التـجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التنمية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر

إعداد الطالبين:

بن دلة خالد ابن وليد

طرشيد محمد عبد الكريم

الأستاذ المشرف:

شداد محمد

نوقشت و أجيزت بتاريخ ../../2018

السنة الجامعية 2017-2018

شكر وعرفان

باسم الله الرحمن الرحيم

في الحديث عن أبي هريرة أن النبي عليه السلام قال : (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) وإذا كان لابد من الاعتراف لذوي الفضل بفضلهم، فإنني أوجه شكري وتقديري واحترامي للأستاذ الفاضل محمد شداد على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى توجيهاته السديدة وآرائه الرشيدة، وتشجيعاته المفيدة التي كانت لنا نورا على الطريق في انجاز هذا العمل العلمي.

كما أقدم جزيل الشكر والثناء لكل الأشخاص الذين قدموا لي يد المساعدة والعون والتشجيع لإنجاز هذه المذكرة، و ساعدوني من قريب أو من بعيد.

كما لايفوتني أيضا أن أسجل في هذا السياق شكري وتقديري لكل المسؤولين والعاملين في المديريات والمكتبات الذين أفادوني بما يخدم بحثي خاصة القائمين على مكتبة الجامعة .

هذا والله ولي التوفيق

والمرشد إلى الصراط المنير...

الملخص:

تناولت هذه الأطروحة موضوع التنمية الريفية الذي يعتبر من أهم القضايا التي تشغل بال الخبراء وقادة الدول، لكنها لم تعط حقها لسكان الريف، نظرا لانحياز الحكومات اتجاه التنمية الحضرية، والجزائر من بين هذه الدول التي لم تدخر جهودا في مكافحة الفقر في الريف، كان آخرها برنامج التجديد الريفي الذي يهدف إلى تحسين مستوى المعيشة لسكان الريف، إلا أنه لم يصل إلى الأهداف المرجوة، فلم يتجسد على أرض الواقع بالوجه الذي كان ينتظر منه، نظرا للمشاكل والعراقيل التي أدت بدورها إلى تأخر نسبة تقدمه، من أجل التعرف على واقع الريف في الجزائر ومدى استجابة سكان الريف لهذا البرنامج،وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل مشاركة سكان الريف والقضاء على كل أشكال البيروقراطية الإدارية وفتح المجال لسكان الريف للمشاركة في البرنامج، مع ضرورة تفعيل دور المرأة الريفية. وفي النهاية أكدت الدراسة على أهمية دور القيادة السياسية في دعم وتطوير التنمية الشاملة، وتفعيل الشراكة بين المجتمع الريفي والهيئات المحلية لتنفيذ المشاريع التنموية.

الكلمات المفتاحية: الريف، المجتمع الريفي، التنمية الريفية المتكاملة، الفقر الريفي، التجديد الريفي، مشاركة المرأة الريفية.

Résumé :

Cette présente thèse traite le sujet considéré du développement rurale qui est l'une des questions les plus importante qui préoccupent les experts et les chefs d'états, mais ces derniers n'ont leur donné pas la même préoccupation vis-à-vis du développement urbain. L'Algérie à son tour ne fait pas l'exception parmi ces pays, elle a épuisé toutes ses efforts pour lute de la pauvreté rurale.

Parmi les efforts était le programme du renouveau rurale qui vise à amélioration le niveau du vie de la population rurale, mais ce

programme n’atteigne pas ses objectifs visés, et il ne s’établis pas sur le terrain comme était à raison d’une ensemble souhaite des problèmes et obstacles qui ont s’attardés son advancement, cette étude nous montre que la majorité des membre de l’échantillon n’ont pas bénéficié des services de ce programme , tout en recommandant de la nécessité de la participation, et surtout la participation de la femme rurale, en outre de la lutte de la bureaucratie administratives . En fin notre étude à concentré sur le role du pouvoir politique pour soutenir le développement globale et activer le partenariat entre la société rurale et les autorités locales pour l’exécution des différents projets de développement .

Les mots clés : le rural, la société rurale, le développement rural intégré, la pauvreté rural, le renouveau rural, la participation de la femme rural .

محتويات البحث : **ارقام الصفحات**

شكر و تقدير

الملخص

فهرس المحتويات

مقدمة عامة .....أ

الفصل الاول : المجتمع الريفي و التنمية الريفية.....1

تمهيد 1

المبحث الاول : التنمية–اهمية و مؤشراتها و مفاهيم حول الريف.....2

المطلب الاول : تعريف التنمية.....2

المطلب الثاني : اهمية التنمية و مؤشّرات التّنمية الاقتصاديّة.....2

المطلب الثالث: مفاهيم شائعة حول الريف.....4

المبحث الثاني : التنمية الريفية – تعريفها ابعادها و اهدافها.....5

المطلب الأول : تعريف التنمية الريفية.....5

المطلب الثاني : ابعاد التنمية الريفية.....7

المطلب الثالث : أهداف التنمية الريفية.....8

المبحث الثالث : اسس التنمية الريفية , اهميتها و طرق تنشيطها.....9

المطلب الاول : اسس التنمية الريفية.....9

المطلب الثاني : اهمية التنمية الريفية.....10

المطلب الثالث : طرق تنشيط و تفعيل التنمية الريفية بالجزائر.....11

خلاصة 12

الفصل الثاني : التنمية الريفية في الجزائر – تحديات و سيايات –.....14

تمهيد.....14

المبحث الاول : المشاكل التي تعيق مسار التنمية الريفية في الجزائر.....15

المطلب الاول : المشكلة المتصلة بظاهرة التحضر و النزوح الريفي.....15

المطلب الثاني : نقص التقنية الحديثة في الزراعة 16

المطلب الثالث : المشاكل المتصلة بالظروف الاقتصادية و مشكل الفقر و البطالة.....17

المبحث الثاني: آثار مشاكل التخلف الريفي.....19

المطلب الأول: آثار مشكلة الغذاء.....19

المطلب الثاني : آثار و نتائج الهجرة الريفية.....20

المطلب الثالث: آثار البطالة الريفية.....21

المبحث الثالث : طرق الحد من آثار مشاكل التخلف الريفي.....22

المطلب الاول : علاج المشكل الاقتصادي.....22

المطلب الثاني : علاج المشكلة الجتماعية.....23

المطلب الثالث : علاج المشكلات الثقافية.....23

المطلب الرابع : علاج المشاكل الصحية 24

المطلب الخامس : علاج المشكلات العمرانية.....24

خلاصة.....25

الفصل الثالث : سياسات و استراتيجيات التنمية الريفية في الجزائر و آثارها..... 27

تمهيد.....27

المبحث الأول : سياسات التنمية الريفية في الجزائر.....28

المطلب الاول : التنمية الريفية قبل الاستقلال(1830– 1962).....28

المطلب الثاني : سياسة التسيير الذاتي (1962-1970).....29

المطلب الثالث : سياسة الثورة الزراعية (1971-1980).....31

المطلب الرابع : سياسة تحسين القطاع العام (1981-1990).....34

المطلب الخامس : سياسة اجراء التعديل الهيكلي (1990-2000).....35

المبحث الثاني :إستراتيجيات التنمية الريفية الحديثة المتبعة من طرف الجزائر 36

المطلب الاول : خصوصيات مؤسساتية و سياسية.....36

المطلب الثاني : البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية P.N.D.A.R.....37

المطلب الثالث : الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية.....38

المطلب الرابع :سياسة التجديد الريفي.....39

المطلب الخامس :سياسة التجديد الفلاحي و الريفي للمخطط الخماسي(2010-2014).....40

المبحث الثالث : أثر سياسات التنمية الريفية على الريف الجزائري (الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية) 42

المطلب الاول : النمو الديموغرافي وتطور المجتمع الريفي الجزائري.....42

المطلب الثاني : العمالة والبطالة الريفية.....45

المطلب الثالث : ضعف الصناعات والحرف التقليدية في المناطق الريفية.....49
المطلب الرابع: واقع المورد البشري الريفي (المرأة الريفية) خلال فترة 1966-2013.....50
المطلب الخامس: مؤشرات التنمية البشرية الريفيةخلال فترة 1966-2013.....53
خلاصة.....57
خاتمة عامة.....59
قائمة المراجع.....65

مقدمة :

تشهد الجزائر مؤخرا تحولات اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية وثقافية عميقة ، وهذا تماشيا مع الاقتصاد الحر " اقتصاد السوق " ، خاصة التحديات التي يفرضها اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وسعي الجزائر الدؤوب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية OMC. محاولة في نفس الوقت الحفاظ على التوازن الاجتماعي غير المستقر، خاصة في الأرياف بسبب الظروف الطبيعية غير ملائمة و ظروف المعيشة القاسية ، وهي معرضة أكثر في ظل غياب إستراتيجية قوية موجهة من طرف القوى الفاعلة الريفية بالتعاون مع المسئولين على المستوى المحلي ولصالح المجتمع الريفي ، بما يضمن تقليص الفوارق الإقليمية وتخفيف الهجرة نحو المدن و هذا ما عجل بضرورة وضع إستراتيجية للتنمية الريفية، التي تحاول تغيير الصورة المرجعية للأقاليم الريفية ، بما يتلاءم، والتكيّف مع التغيّرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي والاستعداد لحتمية المنافسة ، وهذا لن يتأتى إلا من خلال التشخيص الدقيق للواقع الريفي في الجزائر وحصر لمجمل المشاكل التي تواجهها في جميع الميادين " الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ،الثقافية ، الأمنية " من جهة، ورصد للإمكانات الطبيعية والبشرية والثقافية التي يزخر بها إقليم الريف .

هذا كله لأجل رسم سياسة عامة تحدد الأهداف التي تسعى لتحقيقها وتقوّم الانجازات المجسدة على أرض الواقع ، بما يسمح بتحسين الأوضاع المعيشية لسكان الريف وزيادة مداخيلهم بصورة مستمرة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل الدول ترغب في النهوض بالاقتصاد الريفي ، وتحسين مستوى المعيشة لدى سكان الأرياف، وقد اختلفت هذه الدول في إستراتيجياتها التنموية الريفية تبعا لخصوصيات كل دولة , سواء التاريخية أو من حيث الموارد الاقتصادية أو الثروة البشرية ، وكذا نوعية التنظيمات الاجتماعية السائدة في كل بلد ،هذا علاوة على اختلاف مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من دولة إلى أخرى .

والجزائر واحدة من هذه الدول التي بدأت في السنوات الأخيرة تعطي أهمية للوسط الريفي كقضية ذات أولوية في أجندة التدخلات العمومية .

وسأتطرق في دراستي هذه إلى سياسة التنمية الريفية في الجزائر ابتداءا من الاستعمار الفرنسي الى غاية انتهاج السيايات الجديدة حاضرا و محاولا ذكر هذه السياسة سعيا لتحقيق الهدف الأسمى لها وهو ترشيد سياسة التنمية الريفية وتطويرها حتى تحقق أهدافها .

1- إشكالية الموضوع:

- أسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحديد مضمون السياسة العامة الريفية في الجزائر و استراتيجياتها وإبراز مخططات وبرامج السلطة السياسية الموجهة للنهوض بالريف من جهة ، والتخفيف من عبء الهجرة الريفية المتزايدة من جهة ثانية ,ومنه جاءت الاشكالية كالآتي:
- إلى أي مدى ساهمت السياسة العامة للتنمية الريفية الجزائرية في تحسين المستوى المعيشي لسكان الريف ؟ وما هي المشاكل والصعوبات التي اعترضتها ؟ وما هي سبل إزالة العوائق التي تحول دون تحقيق سياسة التنمية الريفية لمبتغياتها ؟ وما هو واقع هذه السياسات التنموية الريفية ؟

2- فرضيات البحث :

لمعالجة هذا الموضوع وضعت مجموعة فرضيات ،منها فرضية اساسية والمجموعة الثانية تتعلق بالفرضيات التوضيحية .

أ- النسبة للفرضية الاساسية : إن الملاحظ لسياسة التنمية الريفية في الجزائر في الآونة الأخيرة ، يستنتج أنها لم تستطع تحسين مستوى معيشة سكان الريف بالمستوى الذي كانت تطمح إليه من زيادة للدخل وتنويع الأنشطة الاقتصادية لدى السكان ، وبالتالي لم تمنع تدفقات الهجرة نحو المدن.

ب- الفرضيات التوضيحية : كلما انتهجت السياسة العامة للتنمية الريفية الأسلوب الديموقراطي أي سمحت بالمشاركة للسكان في صياغتها، كلّما أدّى ذلك إلى تحقيقها لأهدافها المسطّرة ، وكلما اقتصرت على فاعلين محددين كلما كانت أقرب إلى الفشل .

- كلما شجعت السلطات العمومية والجماعات المحلية سياسة التنمية الريفية وأعطتها عناية خاصة ، كلما أدى ذلك إلى تحقيق تنمية متجانسة بين الأقاليم .

- إن دخول الجزائر في مسار الإصلاحات الاقتصادية يحتم عليها ضرورة تهيئة الأقاليم الريفية تحضيرا لها للمنافسة في إطار ما يسمى ب"العولمة" .
- من خلال الإشكاليات والفرضيات المقدمة نستنتج أن المتغير المستقل هو التنمية الريفية التي بفضلها نصل إلى النتائج المستهدفة وهي تحسين ظروف معيشة سكان الريف ومنه ضمان استقرارهم وهذا هو المتغير التابع .

3- مبررات ودوافع اختيار الموضوع :

إن اختياري لموضوع سياسة التنمية الريفية في الجزائر يعود لأسباب موضوعية وذاتية في آن واحد وهذه الأسباب تتعلق ب :

- التهميش والاقصاء الذي يشهده الريف الجزائري منذ فترة طويلة ، رغم أنه رمز المقاومة التاريخية ضد الاحتلال ،ان كان ولا يزال حامي القيم الشخصية والثقافية .
- عدم التجانس بين الأقاليم الريفية وأقاليم المدن من حيث مستوى التنمية .
- تأثير التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر تفرض على الوسط الريفي الاستعداد للتكيّف مع المتطلبات الجديدة للاقتصاد العالمي .
- للموضوع أهمية علمية وعملية ،فمن الناحية العلمية ، ترجع الأهمية إلى قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة في حقل التنمية الريفية في الجزائر ، وإن وجدت فهي تركز على الجانب الاقتصادي ، ولا تنظر إلى التنمية الريفية من جميع زواياها المتعددة " الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، الثقافية " أي مفهوم التنمية الشاملة .

الأسباب الذاتية :

- رغبة شخصية في تقديم خدمة علمية تساهم بقدر ما في معالجة موضوع التنمية الريفية.

4- أهمية الدراسة : إنّ الهدف من وراء القيام بمثل هذه الدراسات هو الوقوف على المخططات التنموية ، ومحاولة تحديد الغايات والأهداف الكبرى التي حققها التنمية الريفية ، وغاية الأمر كلّه هو التوصّل إلى فهم حقيقة التنمية الريفية ، ومعرفة أهمّ الفواعل الأساسية التي يمكن أن تؤثّر على التنمية انطلاقاً من الآليات والمخططات التي تم وضعها ، قصد النهوض بالريف والاستفادة

من طاقاته البشرية ومقوماته الطبيعية المتنوعة ، خاصة في الجانب الفلاحي الذي يُعّد من أبرز الأولويات التي وضعتها الحكومات المتعاقبة بهدف التخلّص من التبعية الغذائية وتمكين سكان الريف من المساهمة في تفعيل الحركة التنموية وذلك بإشراك جميع الفاعلين والمستفيدين منها .

5- أهداف الدراسة : تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

- دراسة وتقييم الواقع الحالي لحالة التنمية الريفية في الجزائر والى أي مدى تحقق التنمية .
- تحديد الموارد والإمكانيات التي تتميز بها المنطقة الريفية وخصائصها من اجل تطويرها.
- تحديد الاحتياجات والمشاكل التي تعاني منها كافة القطاعات في المناطق الريفية .
- البحث في إمكانية تحقيق التنمية الريفية في جميع الجوانب (الاقتصادية، الاجتماعية، السكانية ...الخ).
- وضع استراتيجيات للمساهمة في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة في المناطق الريفية .

6- حدود الدراسة :

أ- الحدود الزمنية : سأتناول في هذه الدراسة السياسية العامة للتنمية الريفية في الجزائر ، و أركز على السياسات والمخططات والبرامج المتخذة منذ الاستعمار الى حدود الآونة الاخيرة وموضحا المشاكل والنقائص التي تعاني منها.

ب- الحدود المكانية : سأعالج في دراستي هذه سياسة التنمية الريفية في الجزائر عامة ، أي تحديد الإطار العام وأبرز الوسائل والإجراءات والآليات المتخذة في سبيل تطبيق هذه السياسة العامة.

7- منهجية الدراسة : يحتاج الموضوع الذي أتطرق إليه إلى مجموعة من المناهج والأدوات التي تمكنني من تسهيل دراسته والتقرب منه ،كما تسمح لي هذه المناهج بالتحقّق من صدقية أو بطلان الفرضيات المقدمة. ويعرف المنهج العلمي بانه هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقول وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

- لهذا استخدمت في دراستي منهجية اساسية وهي **منهج تحليل المضمون** لأنه مفيد في تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في أي مجتمع في الماضي والحاضر والمستقبل , وهو مفيد بالنسبة لمعرفة عوامل التغير الاجتماعي وردود فعل الناس لقرارات القيادة السياسية

وهذا لأن سياسة التنمية الريفية في الجزائر جاءت على شكل خطاب سياسي وإجراءات قانونية وقرارات سياسية ، من الأهمية بمكان تحليل هذا الخطاب ودراسة أثر هذه القرارات السياسية على التغيّرات الاجتماعية في الريف الجزائري .

8- صعوبات البحث : تعاني الجزائر من ظروف اقتصادية و تخطيطية سيئة ناتجة عن الوضع السياسي الذي تعرضت له الجزائر ومن هذا الواقع تحددت مشكلة الدراسة في عدم تطور الجزائر وعدم تنميتها بشكل متكامل من جميع الجوانب، وعدم وجود استراتيجيات تطوير التنمية الريفية المتكاملة، حيث تهدف الدراسة إلى الإجابة على اكبر مشكل الذي يتلخص في ما هي المعيقات التي تحد من تحقيق التنمية الريفية في الجزائر ؟

9- خطة البحث : رأيت ان تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول ، يحتوي كل فصل على ثلاثة عناصر :

- تناولت في الفصل الأول : المجتمع الريفي و التنمية الريفية و تعريف التنمية ، اهميتها و مؤشراتها و ابعادها و اهدافها و اسس التنمية الريفية ، و طرق تنشيطها و مفاهيم حول الريف .
- وفي الفصل الثاني : تطرقت فيه إلى المشاكل التي تعيق مسار التنمية الريفية في الجزائر و آثار مشاكل التخلف الريفي و طرق للحد منها .
- أما الفصل الثالث تطرقنا الى سياسات التنمية الريفية في الجزائر منذ دخول المستعمر الفرنسي الى غاية الالفينات كما ذكرنا إستراتيجيات التنمية الريفية المتبعة من طرف الجزائر في الآونة الاخيرة وفي الأخير تحدثنا عن اثر سياسات التنمية الريفية على الريف الجزائري، و الاوضاع الاجتماعية و الاقتصادية ما بعد تطبيق مختلف السياسات و الاستراتيجيات .

الفصل الاول :

المجتمع الريفي و التنمية

- **تمهيد** : لقد حضي موضوع التنمية الريفية باهتمام كبير من طرف الدارسين و المتخصصين و علماء الاقتصاد و السياسة و الاجتماع و حتى علماء التاريخ و كذلك المتخصصون في الشأن البيئي لكونها تلعب دورا كبيرا في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار و الاستغلال العقلاني للموارد و الامكانيات الطبيعية و البشرية المتوفرة في الريف،و قد ينعكس بصورة ايجابية على التقليل من نسبة البطالة و توفير الغذاء و تحقيق الاكتفاء الذاتي و الزيادة في كمية الانتاج المحلي من السلع و الخدمات ، وفي هذا الفصل سنتطرق الى التنمية عامة،اهميتها و مؤشراتها و مفاهيم حول الريف و التنمية الريفية. ابعادها و اهدافها و اسس التنمية الريفية ، اهميتها و طرق تنشيطها .

المبحث الاول : التنمية–اهميتها و مؤشراتها و مفاهيم حول الريف

المطلب الاول : تعريف التنمية

تعددت التعريفات والاصطلاحات حول مفهوم التنمية،فالتنمية لغة مشتقة من الفعل (نما) فهو ينمو نموا ، أي زاد وكثر، ومن (نمي) أي نمى أي زاد في حجمه كما يمكن ايراد تعاريفها فيما يلي :
هي مجموعة العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكّم بقدر ما في متضمّنات واتجاهات سرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمعٍ من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته أو هي العملية المقصودة التي تتم عن طريق الجهود المنظّمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهدافٍ معيّنةٍ . أو هي عملية ديناميكية تتكوّن من سلسلةٍ من التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتَحدُث نتيجة للتدخّل في توجيه الموارد المتاحة للمجتمع بهدف رفع مستوى رفاهية الغالبية العظمى من سكان المجتمع وعن طريق زيادة فعالية افراده في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى.[1]
تعريف هيئة الأمم : " وقد نحت هيئة الأمم المتحدة نحواً عملياً حين عرّفت التنمية (1955) بأنّها : العملية المرسومة لتقدّم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً معتمداً أكبر اعتمادٍ ممكنٍ على مساهمات المجتمعات المحليّة (1956) أنّ التنمية هي : العمليات التي يُمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدُّمها بأكبر قدرٍ مستطاع.[2]

المطلب الثاني : اهمية التنمية و مؤشراتها

أهمية التنمية الاقتصادية تتلخص في التالي:

1- زيادة الدّخل القوميّ: هذا هو الهدف الرئيسيّ والأوّل من الأهداف الخاصة بالتّنمية الاقتصاديّة، حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزّز التركيبة الهيكليّة للتجارة والصّناعة، ممّا يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحليّ.

[1] محمد السيّد الإمام.المجتمع الريفي: رؤية لواقعة ومستقبلة. مصر المكتبة العصرية للنشر.ص – 273
[2] ابراهيم عصمت مطاوع , التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي , ط – 1 , القاهرة , دار الفكر العربي, 2002 . ص 10

2- استثمار الموارد الطبيعيّة: يسعى هذا الهدف إلى تعزيز وجود الاستثمارات المحليّة والدوليّة للموارد الطبيعيّة الموجودة على أراضي الدّول، عن طريق دعم البنية التحتيّة العامة، وتوفير الوسائل المناسبة التي تُقَدِّمُ الدّعم للإنتاج، والخدمات العامّة.

3- دعم رؤوس الأموال: يهتمّ هذا الهدف بتوفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامّة، التي تعاني ضعفاً وعجزاً؛ بسبب قلة الادّخار المرتبط بالاحتياطات الماليّة في البنك المركزيّ، والبنوك التجاريّة المشتملة على المال بصفته العاديّة، أو الأوراق الماليّة المتنوّعة، مثل: السّندات.

4- الاهتمام بالتبادل التجاريّ: هذا الهدف خاصّ بتنمية التجارة، ويهتمّ بمتابعة الصّادرات، والواردات التجاريّة المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدول النّامية، والدول الأخرى؛ وخصوصاً تلك التي تشتري الصّادرات بأسعار مقبولة، تساعد على توفير الدّعم للحاجات الأساسيّة للسكّان.

5- معالجة الفساد الإداريّ: وذلك بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعاتٍ، تحدّ من انتشار الفساد الإداريّ الذي يؤثّرعلى استقرار القطاع الاقتصاديّ، ويستغلّ موارده، وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحليّ، وتعزيز نموّه وازدهاره في المجالات كافّةً.

6- إدارة الدّيون الخارجيّة: يرتبط هذا الهدف بضرورة متابعة المبالغ الماليّة المدينة على حكومات الدول النامية، والحرص على إيجاد الوسائل والطّرق المناسبة لسداد هذه الديون، ممّا يساهم في تعزيز النموّ الاقتصاديّ، وزيادة النّفقات الخاصّة بالإنتاج[3] .

مؤشّرات التّنمية الاقتصاديّة :

مؤشّرات التّنمية الاقتصاديّة : تستخدم مجموعةٌ من الوسائل والمؤشّرات، لقياس مدى نجاح التّنمية الاقتصاديّة في المجتمع، ومن أهمّها:

الناتج القوميّ الإجماليّ بالإنجليزيّة Gross National Product :يُسمّى اختصاراً بالحروف(GNP) ، ويُعدّ حساب قيمة هذا الناتج من المؤشرات المستخدَمة في قياس التّنمية

[3] العقيد إلياس أبو جودة، "التّنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصاديّة والبيئية"، الدفاع الوطني اللبناني.

الاقتصاديّة في الدول؛ إذ يشير إلى قيمة الخدمات والسلع المنتَجةِ بالاعتماد على تأثير العوامل الاقتصاديّة المتنوّعة في فترة زمنيّة معيّنة، تشكّل جزءاً من الإنتاج العامّ في الدولة.

الناتج المحليّ الإجماليّ بالإنجليزيّة Gross Domestic Product :يُسمّى اختصاراً بالحروف(GDP) ، ويُعدّ حساب قيمته من الوسائل المشتركة مع حساب الناتج القوميّ الإجماليّ، ويساعد على التعرّف على طبيعة نجاح التّنمية الاقتصاديّة في الدولة؛ إذ يشير إلى قيمة السلع والخدمات المنتَجة، والمستخدمة في التداول داخل السوق التجاريّ، والتي تُطبَّق عليها عمليّات البيع والشراء المعتادة .[4]

المطلب الثالث: مفاهيم شائعة حول الريف

هناك صعوبات تواجه عملية تحديد مفهوم واضح وشامل للريف الا انه لا يوجد هناك تعريف عالمي موحد ومتفق عليه لمفهوم الريف، وعليه من الصعب إعطاء تعريف دقيق له، فتعريفه هو من السهل الممتنع، أي بصورة تقريبية، وهذا تبعا لظروف المكان والزمان، فليس المجتمع الريفي الذي يوجد في بريطانيا أو فرنسا أو أمريكا ينطبق عليه نفس تعريف المجتمع الريفي الآسيوي أو الإفريقي، أما تعريفه تعريفا دقيقا فيكاد يكون مستحيلا.[5]

فمثلا اعتمدت الو.م.أ في تعريفها للمجتمع الريفي على معيار الإحصاء أي حجم السكان وهو الذي يحدد المناطق الريفية، وهم الذين يعيشون في جماعات أقل من 2500 . نسمة، وهذا التعريف يشمل الفلاحون والسكان الريفيون غير الزراعيون .[6]

منظمة الزراعة والتغذية واليونسكو (UNISCO و FAO) : يعرفان المجتمع الريفي بأنه المجتمع الذي يعيش في تجمعات سكانية التي عدد لا تتجاوز 10 آلاف نسمة متواجدون في مناطق ريفية بها مزارع ومراعي وغابات وأنهار وجبال، وقد تكون صحاري، كما أن نشاطهم الأساسي هو الزراعة وبأجور ضعيفة

[4] ماهر الشريف، "التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعية"، الموسوعة العربية، اطّلع عليه بتاريخ 2-11-2017. بتصرف

[5] محمد نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية،– ص 74

[6] السيد رشاد غنيم، دراسات في علم الاجتماع الريفي، ،ص 60

ومنخفضة[7] ، وتتوفر فيها الأراضي بأسعار منخفضة، إضافة إلى أنها مكان تتأثر فيه الأنشطة بالأسعار المرتفعة للمعاملات التجارية، تضاف إليها المسافات البعيدة عن المدن والبنية التحتية الفقيرة .[8]

المبحث الثاني : التنمية الريفية – تعريفها ابعادها و اهدافها

تعد التنمية الريفية من أهم القضايا التي تشغل رجال الاقتصاد والاجتماع وقادة الحكومات خاصة الدول النامية منها، ويرجع هذا الاهتمام لسببين هما:

1- تتميز معظم الدول النامية بكونها مجتمعات ريفية بالدرجة الأولى، ولهذا تتجسد معظم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في القطاع الريفي، وعلى حد تعبير أحد الباحثين أن حجم الريف في البلدان النامية هو بالتقريب حجم مشكلاته.

2- فشل هذه الحكومات في تخليص العالم من الفقر المدقع والجوع.[9]

فالجزائر كغيرها من البلدان النامية قد أولت اهتماما بالغا بقضية التنمية الريفية، فقد تبنت الحكومات الجزائرية المتعاقبة التنمية أداة ووسيلة لنهوض بمستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري الريفي .

المطلب الأول : تعريف التنمية الريفية

تعددت واختلفت المفاهيم والتعاريف حول مفهوم التنمية الريفية بين المفكرين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والخبراء والمنظمات الحكومية، ويرجع هذا إلى النظرة والزاوية التي ينظرونها لهذا المفهوم و لذلك تختلف التعاريف من منظمة إلى منظمة أخرى، يمكن أن نعطي بعضا منها:

---

[7] Claude Sauvageot et Patricia Dias Da Graça ;indicateurs pour la planification de l'éducation pour les population rurales : un guide pratique ;FAO-UNESCO-IIPE ;Juillet 2005 ;P 15

[8] Unisco et Fao:L'éducation pour le développement rurale; vers des orientations ouvelles;(étude conjointe) ; 2005; P24 .

[9] دراسة مقارنة في عمم الاجتماع الريفي مع تطبيق عمى السعودية . ومصر، دار المطبوعات الجديدة ,1982 ص 154

إنّ التنمية الريفية هي تدعيم التعاون بين الزراعي والطبيب والمهندس والمدرّس والاجتماعي وكذلك المواطنين ، بهدف إحداث تغيراتٍ مرغوبٍ فيها ، وذلك وفقاً لأهدافٍ محدّدة نابعةٍ من احتياجات الجماهير ، وبغرض إشباع حاجاتهم.[10]

وعرّف البنك الدولي التنمية الريفية بأنّها : استراتيجية مصمّمة بهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف وتتضمّن هذه الاستراتيجية توسيع منافع التنمية لتشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية.[11]

عرّفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية على أنّها : خلق ظروفٍ اقتصادية واجتماعية تعتمد على المشاركة الكاملة للعمل الجماعي بين أهل الريف واستغلال جميع الإمكانات والمواد القائمة في المجتمع و تكون بتحديد الحاجات والمشكلات ووضع الخطط و البرامج التي تهدف إلى تحسين البيئة الريفية , ورفع المستوى الاقتصادي والصحي والتعليمي والعمل على تنفيذ هذه البرامج مع الاعتماد الأكبر على موارد الريف ومساندة هذه الموارد عن طريق خدمات أجهزة التنمية التابعة للحكومة.[12]

وتُعرّف التنمية الريفية كذلك بأنّها عملية تطوير واستخدام المصادر الطبيعية و البشرية والتكنولوجية وعناصر البيئة الأساسية والمؤسسات والمنظمات السياسية و البرامج الحكومية لتشجيع ودفع النمو الاقتصادي في المناطق الريفية للإمداد بالعمل وتحسين نوعية الحياة الريفية اللازمة للبقاء , فضلاً عن تغيير اتجاهات الناس وتغيير العادات والتقاليد.[13]

و عرفتها منظمة الاسكوا ESCWA : بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعته وتوجيها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية،

[10] حسين عبد الحميد أحمد رشوان , علم الإجتماع الريفي , ط – 1 , الإسكندرية , مؤسسة شباب الجامعة , 2005 , ص . ص . 229

[11] نفس المرجع السابق ص 229 . 230 .

[12] بن صالح الأخذاري, مسار تمويل التنمية الريفية في الجزائر منذ الاستقلال , ص . – 7

[13] حسين عبد الحميد أحمد رشوان , السكان والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السكاني , ص . – 2

الثقافية، والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية، والفنية . والمالية المتاحة للمجتمع.[14]

المطلب الثاني : ابعاد التنمية الريفية

للتنمية الريفية العديد من الأبعاد الجوهرية التي لا بد من تكاملها لإحداث تنمية ريفية مستدامة، وهي كالتالي :

1- البعد الاقتصادي : الذي تقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام، وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس وترتبط بها الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2- البعد الاجتماعي : الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف، وتعزيز المساواة بين المرأة وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للجماعات الضعيفة، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقرًا .
3- البعد التنموي البشري : الذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات.
4- البعد البيئي : الذي تهدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور بما في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية،وتسخير وحسن استغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن استدامة عطائها لمصلحة الإنسان وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلف.

[14] استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية – حالة دراسية منطقة الشعراوية" محافظة طولكرم" . مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، آلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2009 ، ص

5- البعد السياسي : والذي يستهدف تحسين فرص الفقراء وذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية بما في ذلك النساء والأقليات العرقية على نحو فعال وعلى قدم المساواة في المشاركة في العمليات السياسية على مستوى القرية وخارجها.[15]

المطلب الثالث : أهداف التنمية الريفية

تقول منظمة الأغذية والزراعة الدولية FAO بأن هدف التنمية يتخلص في :

القضاء على الفقر من خلال زيادة الدخل والتوزيع العادل للثروة وضمان حق المزارعين في الأرض والحياة والمشاركة الأوسع لسكان الريف في عملية التنمية ، وخلق ظروف اقتصادية واجتماعية لتعزيز إنتاجهم واعتمادهم على الذات . كما تعترف بأن للمرأة الدور الفعال في تحسين ظروف معيشة فقراء الريف .[16]

حيث يمكنا القول بأن للتنمية الريفية أهداف معلنة وضمنية ابرزها:

1- العمل على الحد من النزوح الريفي، بتوفير فرص عمل وتحسين ظروف ما هو قائم منها و زيادة الإنتاجية الزراعية لأنها المورد الرئيسي في الريف.
2- توفير الخدمات الزراعية الأساسية من ري وأسمدة وتصنيع زراعي وإرشاد وتسويق ومساندة مثل:الصحة، والتعليم، والإسكان، والتدريب المهني والترفيه.
3- زيادة عنصر المشاركات الشعبية.
4- حسن استثمار الأراضي الزراعية و استغلال الموارد الطبيعية لدعم عملية التنمية الريفية .
5- تطوير نمط المعيشة في الريف ،و ذلك من خلال الإعتماد على الوسائل الحديثة .
6- محاولة رفع مستوى أهل الريف و اشباع رغباتهم ،و حاجاتهم الأساسية .
7- محاولة علاج المشكلات التي يعاني منها سكان الريف ، و على رأس هذه المشكلات الفقر و البطالة.

[15] سلام أنور أحمد العبيدي: دور برامج التنمية الريفية في تحسين أوضاع الفقراء في الريف، ص85

[16] صالح خليل الصقور،الهجرة الداخلية: الضخّ الريفي والتضخّم الحضري.الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2006 .ص57 58

8- توفير سبل الحياة الكريمة لأهل الريف ،و تطوير الطرق ،و انشاء المدارس ،و المراكز ،و الوحدات الصحية للحد من انتشار الجهل و الأمية ،و الأمراض بين أهل الريف.[17]

المبحث الثالث : اسس التنمية الريفية – اهميتها و طرق تنشيطها

المطلب الاول : اسس التنمية الريفية

تقوم التنمية الريفية على مجموعةٍ من الأسس هي :

1- ضرورة أن تأتي المبادرة والدافعية إلى التنمية الريفية من داخل عقول القرويين. فالمسؤولون عن تصميم وتنفيذ برامج التنمية الريفية يُؤكّدون على أنّه يجب أن تأتي مبادرة التنمية والتطوّر من القرويّين أنفسهم.

2- إيقاظ الوعي الاجتماعي لدى القرويين , يُعدّ الوعي الاجتماعي لدى القرويين من المتطلبات الأساسية في مجال التنمية الريفية . ويقف مستوى الكفاف عثرةً في سبيل تحقيق هذا المبدأ فالعيش في حالة تقرب من الموت جوعاً يواكبها نقص وضعف في الوعي الاجتماعي.

3- ضرورة الانتفاع بالحوافز الدينية في التنمية الريفية فهي التي تُحرّكهم وتحمسهم وهي مصدر القوة والحركة في تطوير المجتمع.

4- ان يضع خطط التنمية أخصائيون مدربون , بما يكفل مشاركة غالبية الناس , والاستخدام الأمثل لراس المال وللقوى البشرية ذات المستوى العالي من الكفاية والتدريب , وإدخال نظم جديدة لاستغلال الأرض وطرق الزراعة.

5- تدريب القادة المحليين والقرويين في المجتمعات الريفية على المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية.

6- دعم الحركة التعاونية وتشجيعها من خلال إقامة مشروعات تعاونية , وذلك لما تلعبه الحركة التعاونية من دورٍ هامٍ في تدعيم موقف الفلّاح ومساندته في مُختلف المواقف الحياتية .

[17] https://www.almrsal.com/post/414035

7- النهوض بالمرأة الريفية لكي تضطلع بمسؤولياتها في المجتمع خيث تُمثّل المرأة نصف المجتمع وهي المسؤولة عن رعاية جميع افراد الأسرة.[18]

8- ضرورة النظر إلى التنمية الريفية برؤية تكاملية : إنّه من الضروري إحداث تغيي ا رت اقتصادية واجتماعية وسيكولوجية وثقافية حتى يتحقّق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

9- تميل برامج تنمية المجتمع الريفي إلى التسليم بأنّ القرية مجتمع تنعدم فيه الصراعات وأنّ تجانسه أو اتساقه هو علامة طيبة في طريق تنميته والنهوض به .[19]

المطلب الثاني : اهمية التنمية الريفية

تبرز اهمية التنمية الريفية من خلال ما تصفه من البرامج التنموية بهدف تحقيقها وإنقاذ المناطق الريفيةٌ التي عادة ما تكون متخلفة بالمقارنة مع المراكز والمناطق الحضرية التي تقع ضمن نطاقها الإداري وان كل المؤثرات الاقتصادية تشير الى كثرة المشكلات المتأصلة ف تلك المناطق التي يرجع السبب فيها الى الإهمال الشديد الذي عانت منه تلك المناطق وقلة البرامج الإصلاحية المخصصة للتنمية ي الماضي لان مسيرة التنمية في معظم البلدان الناميةٌ ركزت على تطور القطاع الصناعي و غالبا ما تتم عملية التصنيع في المراكز الحضرية مما يؤدي الى رفع مستوى المعيشة للسكان الحضر في مقابل استمرار تدهور مستوى معسشة سكان الريف لذلك ينظر الى تنمية الريف الى انها (استراتيجية مصممة بهدف تطور الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لمجموعة من سكان الريف و تتضمن هذه الاستراتيجية توسع منافع التنمية لتشمل الفلاحين و صغار المزارعين و المستأجرين)[20] , كذلك تؤدي التنمية الريفية الى تقليل المهاجرين من الريف الى المدينة و تخفف الضغط على المرافق و الخدمات العامة بالمناطق الحضرية لان هناك بعض الساكنين المهاجرين الى المدينة يرغبون الى العودة الى المناطق الريفية الامر الذي يساعد على زيادة جاذبية المناطق الريفية كأماكن للمعيشة و العمل . و تساعد زيادة الدخول في المناطق الريفية نتيجة عملية التنمية على زيادة الطلب على

[18] كمال التابعي , علي المكاوي , مقدمة فى علم الاجتماع الريفى , ص 228

[19] كمال التابعي , علي المكاوي , المرجع السابق ص234

[20] مجلة آداب الكوفة – العدد 2, البنك الدولي,التنمية الريفية,القاهرة , مطابع الاهرام التجارية 1975 ص 3

السلع الاستهلاكية و الخدمات المنتجة من القطاعات الاخرى و هذا من شأنه ان يؤدي الى ايقاف حركة الهجرة من الريف الى المدينة و حددت هجرة معاكسة من المدينة الى الريف.[21]

المطلب الثالث : طرق تنشيط و تفعيل التنمية الريفية بالجزائر

وسائل تفعيل التنمية الريفيّة و تنشيطها :

1- توجيه السياسات الحكوميّة للاهتمامِ بالتنمية الريفيّة: وتقديم الدعمِ الكامل من أجل نجاحها في تحقيقِ أهدافها.

2- تعيين هيئة إداريّة من سكان الريف: والتي تعملُ على إدارةِ الشؤون المحليّة والعامّة في المجتمع الريفي، ومن الأمثلة على هذه الهيئات الإدارية: مجلس البلدية.

3- تخصيصُ منحةٍ مالية تمويليّة للريف: تساهمُ في دعمِ اقتصاده وتنميته في كافةِ المجالات العامّة

4- العملُ على إنشاء مؤسسات القطاع العام في الريف :التي تهتمُ بمتابعةِ مجالاتٍ محددة في مجتمع الريف، مثل: المؤسسات الزراعيّة التي توفرُ الدعم للمزارعين.

5- دعم دور الهيئات الخاصة والدوليّة: وذلك من خلال تأسيس فروعٍ لها في الريف، ويساهم ذلك في توفير مجموعةٍ من الخدمات لسكان الريف، مثل: الملاعب الرياضيّة، والمكتبات العامّة، والمراكز الصحيّة، وغيرها.[22]

[21] مجلة آداب الكوفة – العدد 2 المرجع سابق ذكره , غريب سيد احمد , علم الاجتماع الريفي , جار المعرفة الجامعية 1983 ص 309

[22] Http://mawdoo3.com/

الخلاصة :

على التنمية أن تبدأ من الإنسان وتنتهي بالإنسان، فهو أساسها، والإنسان الريفي هو جزء من هذه الثروة، وخاصة إذا كان له الحق في المشاركة التي تعتبر الركيزة الأساسية لنجاح التنمية الريفية، والتي بدورها تؤدي إلى نجاح التنمية الشاملة، فحيث يكثر العنصر البشري ويقل رأس المال فإن التنمية تهتم بالإنسان ليحسن استخدام القليل من رأس المال المتوفر .[23]

وعليه، يجب على حكومات الدول النامية، وخاصة العربية منها التركيز والاهتمام بسكان الريف من أجل تقريب الفوارق بين الطبقات وبين الحضر والريف، وقد قيل أن إصلاح المدن يبدأ من الريف، هذا من أجل التخفيف من حدة الفقر الريفي والقضاء تدريجيا على كل أشكال التخلف الريفي ومظاهره، وهذا ما سنراه في الفصل الثاني(التنمية الريفية في الجزائر و تحدياتها و آثارها).

[23] د.عبد الغفّار طه عبد الغفّار: الإرشاد الزراعي بين الفلسفة و التطبيق، دار المطبوعات الجديدة، 1975 ، الإسكندرية، ص 26

الفصل الثاني: التنمية الريفية—تحديات و سيايات—

تمهيد : بعد حديثنا عن الريف والتنمية الريفية، اتضح لنا أنها لم تكن إلا شعارات نادت بها الحكومات والمنظمات الدولية، ولم تعط لشعوبها الفقيرة وخاصة سكان المناطق الريفية تقدما ورفاهية، إذ ظلت هذه الفئة تعاني الفقر والتخلف الريفي بشتى أشكاله ومظاهره، و تراكمت المعلومات والمعطيات حول حياتهم ومعيشتهم، وأصبحت الهيئات والمنظمات الدولية المختصة بقضايا التنمية تصدر تقارير سنوية تعطي لنا فيها صورة قاتمة لهذه المجتمعات وخاصة النامية منها، حيث ظهر التفاوت واتسعت الفجوة بينهم وبين المناطق الحضرية في الظروف المعيشية في البلد الواحد،و رغم الإعانات التي قدمت لحكوماتهم، فإن شعوبها لم تستفد منها ، وظل العالم الريفي النامي يعاني أمراضا كثيرة ويشكوا من مشكلات عسيرة، لم يجدوا لها حلولا ولا علاجا، وعلى حد تعبير أحد الباحثين أن حجم الريف في البلدان النامية هو بالتقريب حجم مشكلاته, وفي هذا الفصل نستعرض مظاهر التخلف الريفي وسماته منها: الفقر وانخفاض مستويات المداخل الريفية وسوء التغذية وانخفاض في مستويات الصحة والتعليم والمسكن غير الملائم، وعدم توفير الكهرباء, وغير ذلك من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ثم ننتقل إلى مشاكل التخلف الريفي وما يترتب عليه من نتائج وآثار سلبية، من خلال ذكر المشاكل التي تعيق مسار التنمية الريفية في الجزائر و ما ترتب عنها من آثار مشاكل التخلف الريفي بالجزائر ثم عرض بعض طرق الحد من آثار التخلف الريفي بالجزائر.

المبحث الاول : المشاكل التي تعيق مسار التنمية الريفية في الجزائر

المطلب الاول : المشكلة المتصلة بظاهرة التحضر و النزوح الريفي

المشكلات المتصلة بظاهرة التحضر : لقد أثرت التحولات الجارية في الريف على طبيعة السلوك وحتى على نمط معيشة السكان كله هذا بسبب احتكاك أهالي الريف بالمدنية من خلال الاتصال مما جعل هذا الأمر يطرح جملة من المشاكل التي نجمت عن الإغراءات التي أصبحت تستهوي شباب هذه المناطق .

النزوح الريفي : أو الهجرة نحو المدينة، والهجرة في اللغة، تفيد معنى الترك والمغادرة، ويقال هجر الشيء أي تركه وقد أعطى الباحثون للهجرة تعريفات متنوعة فالجغرافيون أو علماء السكان، يعتبرونها ظاهرة جغرافية وتعني انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى , ثم ينتج عن ذلك تغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد[24] أما علماء الاجتماع يرون أن الهجرة هي انتقال أفراد من الناس، بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل الكسب والعيش والسبب الأساسي الدافع للهجرة هو رغبة الإنسان في تحسين حاله ومستوى معيشته , وتتميز الهجرة بالأمور التالية :

1- تعتبر حركة الهجرة جزءا من الحركة العامة للسكان
2- تعتبر الهجرة أحد أشكال الانتقال السكان من أرض تدعى " المكان الأصلي " أو مكان المغادرة إلى مكان آخر يدعى " المكان المقصود ". ويتبع ذلك الانتقال بطبيعة الحال، تبدل في مكان الإقامة.
3- الهجرة ليست مجرد نقلة جسدية من موطن لآخر، وإنما هي أيضا موقف عقلي وذهني، وتوجه نفسي من الشخص ذاته.
4- تتم الهجرة نتيجة للحوافز الاجتماعية والسياسية والثقافية المتوفرة داخل البيئة أو المحيط الاجتماعي، التي تعتبر مركز جذب للسكان المهاجرين.[25]

[24] عبد المنعم الشافعي : " مذكرات في احصاءات الهجرة "، المركز الديمغرافي 1965 ص 65
[25] عبد القادر القصير : " الهجرة من الريف إلى المدن "، بيروت : دار النهضة العربية 1996 ص 106

المطلب الثاني : نقص التقنية الحديثة في الزراعة

حافظ الريف على تقنيته الزراعية المتخلفة ولعل أبرز المشكلات التي حظيت بالإهتمام نقص العمالة في مجالي الزراعة وتربية المواشي ذات الطبيعة الشاقة والتي يتأثر مردودها بالعوامل الطبيعية والمناخية في ظل غياب التقنيات الحديثة وقد أدى ذلك إلى تدهور القطاع الزراعي[26] ،

حيث إن الحديث عن التخلف في الإنتاج الزراعي بشكل عام من أسبابه ومعوقاته بسبب :

1- انخفاض قدرة الفلاح في الريف من حيث قدرته المالية ومستواه العلمي والثقافي والذي ينعكس على انتاجيته.
2- عدم استغلال مياه الري والتقنيات المبتكرة في مجال التقطير والرش المحوري.
3- اشباع نظام التبوير فمعظم المساحات الزراعية الموجودة في المناطق الجبلية والتي هجرها سكانها هي أرض بور لم تعد صالحة للزراعة، واستصلاحها يتطلب أموال باهضة.
4- البنى التحتية والتي تتمثل في :
   أ- عدم كفاية شبكات الري والصرف والسدود.
   ب- عدم كفاية الطرق الرئيسية والفرعية الزراعية التي تسهل من عملية الوصول إلى هذه المناطق المعزولة.
   ت- ندرة العمال الفنيين (الهجرة) أصحاب المجال أو التخصص.
   ث- ضعف وعدم كفاية مراكز البحث العلمي الزراعي.
5- تفتت الملكيات الزراعية بسبب القوانين التي حددت من ملكيات الأراضي، وأراضي بدون عقود ملكية، الذي أبقى على مساحات عديدة بدون استغلالها.[27]
6- افتقار الفلاح البسيط لتقنيات التكنولوجيا الحديثة بسبب ضعف مستواه العلمي أو بسبب التكلفة الباهضة لها.[28]

[26] لوجلي صالح الزوي : " علم الإجتماع الريفي "، ليبيا : منشورات جامعة قاريونس 1990 ص 115
[27] عدي قصور : " مشكلات التنمية "، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1983 ص 51
[28] داود سليمان رضوان، محمد عبد السلام جبر، مجلة الفكر العربي : " مفهوم التكنولوجيا والخلفية التاريخية لتطورها ومعاناة نقلها إلى الدول النامية عدد 7 مارس 1979 ص 30

و لذلك فان القطاع الزراعي كان ولا يزال يعاني قصر الإهتمام به بالرغم من الجهود المبذولة لمحاولة احداث القطاع وجعله أولوية بحكم أن الجزائر أغلب وارداتها من المواد الغذائية الأساسية والتي تشكل ميزانية كبيرة في حجم النفقات، لأن القطاع الزراعي عاجز على تلبية الإحتياجات الوطنية، وهو ما يجعلنا في حالة تبعية دائمة للدول المتقدمة.[29]

المطلب الثالث : المشاكل المتصلة بالظروف الاقتصادية و مشكل الفقر و البطالة

1- مشكلة البطالة :

تُعرفُ البطالة أنّها عبارةٌ عن تعبيرٍ يُطلقُ على الأفرادِ الذين يعيشون بلا عمل؛ أيّ المتعطّلون عن العمل. وتُعرفُ البطالة أيضاً بأنّها حالةٌ يُوصفُ بها الشّخصُ الذي لا يجدُ عملاً مع مُحاولته الدّائمة في البحث عن عمل .[30] كما تعدُّ البطالة من القضايا التي تُؤثّرُ على المجتمع بشكلٍ سلبيّ؛ لأنّها تنتشرُ بين فئاتِ الشّباب القادرين على العمل، لذلك لا تُستخدَمُ مُطلقاً مع الكبار في السنّ، أو الأطفال، أو الأفراد الذين يُعانون من أمراضٍ عقليّة وذهنيّة، أو حاجاتٍ جسديّة خاصّة تمنعهم من القيام بأيّ نوعٍ من أنواع الأعمال، والتي تُشكّلُ عوائقَ لهم، فهؤلاء يُصنّفون خارج القوى العاملة للدّولة.[31]

كما ان للبطالة عدة انواع من اهمها :

أ- البطالة الاحتكاكية: و هي البطالة التي تظهر عند الافراد القادرين على العمل اثناء تركهم لعملهم القديم و البدء في البحث عن عمل جديد ، اذ يفقدون القدرة على تحصيل أي دخل خلال هذه الفترة .

ب- البطالة الدورية : هي الركود الذي يصيب الحالة الاقتصادية الخاصة بمجموعة من المنشآت خلال فترة زمنية معينة ، او في مناطق محددة مع وجود منشآت تشبهها في مناطق أخرى تعمل بشكل ممتاز ، و توفر القدرة على استقطاب العديد من الموضفين في اقسامها الوظيفية.

---

[29] محمد طه يوسف الأمين : " البحث العلمي الزراعي وتحديات الواقع العربي "، " الزراعة والتنمية في الوطن العربي " العدد 2 ديسمبر 2003 ص 42

[30] ("معنى كلمة بطالة"، المعاني، اطّلع عليه بتاريخ 17-11-2017. بتصرّف.)

[31] (الموسوعة العربية العالمية (1999)، الموسوعة العربية العالمية (الطبعة الثانية)، المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، صفحة 459، جزء 4. بتصرّف.)

ت- البطالة الهيكلية : و هي التي تظهر بسبب النمو و التطور في بعض المجالات المهنية و العملية و التي تستبدل الايدي العاملة في تطبيق النشاطات الجارية في المنشآت بمجموعة من الآلات التكنولوجية، مما يؤدي الى قلة الحاجة الى الموظفين بسبب عدم امتكلاكهم للمهارات الكافية للتعامل مع التطورات الحديثة.[32]

2- مشكل الفقر :

الفقر هو الحالة أو الوضع الذي يحتاج فيه الفرد أو المجتمع إلى الموارد الماليّة، والأسس الضروريّة للتمتُّع بأدنى مستوىً من الحياة والرفاهيّة الذي يعتبر مقبولاً في المجتمع الذي يعيش فيه،[33] أمّا المعيار الدوليّ للفقر المدقع فهو حصول الفرد على أقلّ من دولار واحد في اليوم، وهو أيضاً عندما يفشل دخل الأسرة في تلبية الحاجات الأساسيّة لأفراده، ويقاس الفقر عادةً بناءً على الأسرة التي تعيله وليس الفرد.[34]

حيث الفقر واحد من أبرز القضايا والتحديات التي تتصدر قائمة المشكلات الملحة التي جعلت الحكومة الجزائرية تدعو إلى إعطائها الأولوية. إذ تخصص الجزائر 8,7 % من ميزانيتها التي قدرت في خلال الخمس سنوات الأخيرة ب 25 مليار دولار فقط للتحويلات الإجتماعية و يبقى التضارب في نسبة اعداد الفقراء متداولة في الساحة من خلال تصريحات مسؤولين في الحكومة وتقارير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي والمركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية ومختلف الأوساط السياسية والنقابية، تؤكد عدم وجود معايير واضحة للقياس الإجتماعي، وهذا ما جعل برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك العالمي يضعها في خانة البلدان الفقيرة، وبالرغم من التحسن في الوضعية المالية التي بلغ فيها احتياطي الصرف 80.1 مليار دولار عام 2006 إلا أن الجزائر تواجه مشكل التوزيع غير المتكافئ في الدخل الوطني وصنف مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 2005 الجزائر في المركز 103 من بين 173 بلد .[35]

[32] " unemployment ", www.investopedia.com,

[33] "Poverty", www.investopedia.com,

[34] Poverty", www.unesco.org,

[35] السيد عبد المولى، أصول الإقتصاد، مصر: دار الفكر العربي، 1977 ص 132

المبحث الثاني: آثار مشاكل التخلف الريفي:

المطلب الأول: آثار مشكلة الغذاء:

إن مشكلة الغذاء أصبحت في ظهور متنامي خاصة في الآونة الأخيرة، ولها أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية،خاصة عندما ندرك أن الأمن الغذائي يمثل عنصرا أساسيا من مقومات الأمن الاستراتيجي الوطني، حيث نجده يضاهي في أهميته مفهوم الاستقلال السياسي، وهذه الأبعاد هي كالتالي:

1- البعد الاجتماعي والأمني(الآثار الاجتماعية والأمنية): تعكس أزمة الغذاء آثارا أمنية واجتماعية خطيرة، لأنها تمس لقمة العيش، و تتعداها إلى تحديد علاقة الإنسان بنظامه القائم. حيث إن الأمن الغذائي لا يخلو من الآثار الاجتماعية المتولدة عنه، إذ نجده يرتبط بمدى تحقيق الاستقرار لتلك المجتمعات وضمان مستقبل آمن من الاضطرابات و التقلبات في كميات السلع الغذائية الضرورية لحياة المجتمع , فيعتبر الفرد مقوما أساسيا من مقومات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . فعدم توفر الأمن الغذائي هو أهم المهددات الخارجية للاستقرار والأمن وسيادة المجتمعات على كل المستويات المحلي، والقومي، والإقليمي، والدولي.[36]

2- البعد الاقتصادي(الآثار الاقتصادية) : إن المجال الاقتصادي هو المجال المعتمد في المقام الأول بتفعيل محوري الإنتاج والقدرة الشرائية للفرد، وكذلك من خلال رفع القدرة الإنتاجية وتحسين مستوى دخل الفرد،ويعتبر الإنتاج الفلاحي أهم عنصر اقتصادي له علاقة مباشرة بالأمن الغذائي كما ونوعا، وفق ما يستدعيه الوضع الصحي للإنسان،فسوء التغذية ينتج كثيرا من الأمراض التي تؤثر على إنتاجية العمل بالانخفاض، وبالتالي ينعكس على الناتج الإجمالي، والعكس صحيح. اضافة الى أن عملية استيراد السلع الغذائية، تمثل سببا رئيسيا في ارتفاع الأسعار نتيجة التضخم بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية في السوق العالمية، ويترتب عليه اضطرار الحكومات في الدول النامية إلى دعم أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية.[37]

---

[36] د. صديق الطيب منير، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، الندوة العلمية حول قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،ص16

[37] الاقتصاد السياسي للبطالة، وكتاب التنمية الاقتصادية لميشيل تودارو ص363 و **www.kotobarabia.com**

3- البعد السياسي(الآثار السياسية): تكمن خطورة الأمر في أن الدول العظمى تكاد تحتكر معظم فائض الإنتاج الزراعي والغذائي وتستطيع أن تستخدمه كسلاح لخدمة أغراضها متى ما أرادت, ويؤكد ذلك ما قاله الرئيس الأمريكي السابق " فورد": ((بأن الترسانة الأمريكية تضم سلاحًا سياسيًا ذا فعالية خاصة...إنه الغذاء))[38] وجاء في تقرير للمؤتمر العالمي للغذاء الذي انعقد بروما عام 1974 ما يلي((إن نقص الحبوب في العامل من شأنه أن يمنح للولايات المتحدة الأمريكية سلطة لم تكن تملكها من قبل..إنها سلطة تمكنها من ممارسة سيطرة اقتصادية وسياسية تفوق تلك التي كانت تمارسها في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية))[39] وقد سبق أن استخدم الغذاء من قبل كوسيلة ضاغطة لإجبار الشعوب وحكوماتها وإذلالها وإرغامها على الاستسلام أو الدخول في طاعة الغير، والتاريخ مليء بالأحداث التي تبين لنا كيف كانت القوى المتحاربة تحاصر بعضها بعضا وتمنع عنها الطعام وتحول بينها وبين الإمدادات حتى تستسلم .[40] ووطننا العربي أكثر تضررا من غيرها لأزمة الغذاء، لأن مستورداتها الغذائية يفوق معظم واردات العالم، وخاصة دول الخليج التي جميع حاجاتها الغذائية مستوردة، ولا يمكن لهذه الدول النفطية أن تجعل النفط سلاحا في وجه الدول المصدرة للغذاء، لأن النفط سلعة قابلة للنفاذ عكس المنتجات الزراعية التي تعتبر متجددة ولا تنفذ.[41]

المطلب الثاني : آثار و نتائج الهجرة الريفية

الهجرة عملية اجتماعية، لها آثار واضحة على أكثر من صعيد، أي آثارها على المجتمع المهاجر منه(الريف) والمهاجر إليه(المدينة)، بالإضافة إلى آثارها على المهاجر نفسه وأسرته ويغلب على هذه الآثار الطابع السلبي كما لها نتائج في حجم السكان وتوزيعهم وتركيبتهم ونموهم,[42]

[38] د. محمد على الفرّا، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي ص218

[39] معهد الإنماء العربي للدراسات الاقتصادية والإستراتيجية، في الطريق إلى المجاعة- الهيمنة الأمريكية وتبعية العالم الثالث - الطبعة الأولى 1976 بيروت ص61

[40] الأحداث التي تتعلق بالآثار السياسية للأمن الغذائي في الطريق إلى المجاعة، وآتاب مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي لمحمد علي الفرّا .

[41] معهد الإنماء العربي للدراسات الاقتصادية والإستراتيجية، في الطريق إلى المجاعة، ص9

[42] أ.د. نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية ص244

أولا: أثر الهجرة على المهاجر وأسرته: إن الهجرة تعتبر إحدى العمليات الأساسية التي تؤدي إلى التفكك الأسري، واختلال العلاقات بين أفراد الأسرة، وانهيار الروابط الأسرية التقليدية.[43]

ثانيا: أثر الهجرة على الريف: الهجرة الريفية معناه استنزاف الموارد البشرية من الريف نحو المدن، وخاصة اليد العاملة الماهرة والمدربة والكفؤة التي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية الريفية، والمسئولة عن إنتاج الغذاء، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي.

ثالثا: أثر الهجرة على المدينة: إن المدينة تستفيد من تلك الطاقات المنتجة المهاجرة وخاصة الماهرة والمتعلمة منها، كما أن الهجرة الريفية تؤدي إلى تكدس أعدادا هائلة من السكان على أطراف المدينة مشكلة أنماطا من السكنات مشوهة لصورة النسيج العمراني(البناءات الفوضوية)، وهي ظاهرة عامة في كل مجتمعات العالم الثالث ما عدا بعض دول آسيوية مثل ماليزيا وسنغافورة[44] وتؤدي الهجرة الريفية إلى اكتظاظ المدن بالسكان والطلب على الإسكان مما يؤدي إلى التوسع العمراني نحو الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن، ويؤدي إلى انتشار ظاهرة التحضر المبكر، كما أن الهجرة تستقطب المدن الكبرى، أي تتركز هذه الفئة المهاجرة في المدن الكبرى، مما يؤدي إلى عدم وجود مدن صغيرة أو متوسطة الحجم فزيادة السكان في المدن نتيجة للهجرة، معناه زيادة الطلب على الخدمات والمرافق كإمدادات مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي والنقل والمواصلات والتعليم والصحة والسكن...إلخ.[45]

المطلب الثالث: آثار البطالة الريفية

ترتبط قضية البطالة بشكل رئيسي بالجوانب الرئيسية للبناء الاجتماعي للمجتمع والدولة، والمتمثل بالجوانب: الاجتماعية، النفسية والصحية، الأمنية والسياسية، والآثار الاقتصادية، ويمكن استخلاص آثار البطالة في إحداث ثلاث أنواع من الجرائم :

[43] رشيد زوزو: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر، أطروحة دآتوراه ص80

[44] عبد الحميد بوقصاص،تداعيات الهجرة الريفية –الحضرية والنمو الحضري في الجزائر،مجلة التواصل العدد 26 ،جوان 2010 ،جامعة عنابة،ص 158 -182

[45] مصطفى الحفناوي، الهجرة من الريف إلى المدينة(أسبابها ومشكلاتها وعلاجها)، المؤتمر العربي الثالث للإدارة المحلية(إدارة المدن العربية) 22-31- مارس 1975 ، عمان، ص 07

1- الجرائم ذات العلاقة بالأمن الاقتصادي: أما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلي فالكل يعرف أن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نموّ الانتاج، و بالتالي فإن تباطؤ النموّ الاقتصادي يعني ارتفاعا في معدّلات البطالة، إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، السرقة، السطو، و سرقة السيارات.[46]

2- الجرائم ذات العلاقة بالأمن الاجتماعي: تعاطي المخدرات، إدمان الخمور، الاغتصاب، العنف الأسري، سوء معاملة الأطفال.

3- الجرائم ذات العلاقة بالأمن السياسي: العنف، التطرف والإرهاب.[47]

المبحث الثالث : طرق الحد من آثار مشاكل التخلف الريفي

المطلب الاول : علاج المشكل الاقتصادي

يتطلب علاج المشكلات الاقتصادية الإهتمام بالنواحي التالية :

1- تخطيط السياسة الز ا رعية ووضع خطة سليمة للإنتاج تمكن من توفر المحاصيل والمنتجات في الميعاد المناسب وبالكميات المطلوبة والمواصفات المرغوبة .

2- نشر الجمعيات التعاونية ودعم إمكانياتها حتى تستطيع القيام بدورها في توفير البذور المحسنة والأسمدة والآلات الز ا رعية الحديثة...الخ

3- تحسين الإنتاج الز ا رعي بمساعدة الد ا رسة العلمية لأنواع التربة وإمدادها باحتياجاتها.

4- توفير إنتاج البذور المحسنة التي تعطي محصولاً أكبر أو صنفاً أجود .

5- زراعة المحاصيل اللازمة لزيادة الإنتاج الحيواني .

[46] http://jilrc.com/

[47] د. محمد بن عبد الله البكر، البطالة والآثار النفسية– دراسة ميدانية تحليلية، ص162 و البطالة في الفكر السياسي، لرمزي زآي، ص 4

المطلب الثاني : علاج المشكلة الجتماعية

ويتطلب علاجها الإهتمام بالنواحي التالية :

1- التوعية الاجتماعية ونشر التقاليد الحميدة ومناهضة العادات والأمثلة السلبية.

2- الإرشاد الديني وتوضيح راي الدين الصحيح .

3- دراسة المشكلات الاجتماعية بالتمعن الذي يضمن الوصول إلى دوافعها ومصوغاتها وعلاجها على أيدي اختصاصيين.

4- نشر الأندية الريفية والساحات الرياضية , وتوجيه الريفيين لقضاء وقت الفراغ فيما يفيد ويعود عليهم بالنفع مثل تكوين جمعيات للهوايات في الأندية وتشجيع الشباب على القيام بالأنشطة المختلفة كتربية النحل , الدواجن , و زراعة الخضر .[48]

المطلب الثالث : علاج المشكلات الثقافية

ويتطلب علاج المشكلات الثقافية الإهتمام بالنواحي التالية :

1- الإهتمام بتعليم الكبار ومحو أميتهم.

2- العناية بنشر المكتبات العامة وتزويدها بما يناسب ثقافة الريفيين وما يهمهم من أنواع العلوم والمعرفة.

3- العناية بالإذاعات و البرامج الموجّهة إلى الريفيين في الإذاعة والتلفزيون.

4- تكييف نظام التعليم في مدارس القرية بما يناسب البيئة وتعديل مناهجه بما يساعد على إيجاد شريحة مثقفة من الفلاحين والعمال .

5- الاهتمام بتعليم الفتاة الريفية وإتاحة الفرصة أمامها للاستزادة من العلم.[49]

[48] ناجي بدر إبراهيم , علم الإجتماع الريفي , مصر , جامعة دمنهور , 2015 ص 265-266

[49] المرجع السابق ,ص 268 . 269

المطلب الرابع : علاج المشاكل الصحية

1- القضاء على مصادر انتشار الامراض مثل ردم البرك والمستنقعات أو تحويلها إلى مزارع سمكية.

حفظ وتخزين السماد بطريقة تمنع توالد الذباب و الحشرات.

2- التخلص من جثث الحيوانات النافقة والفضلات بصورة سليمة تمنع انتشار الأمراض.

3- انتشار مراكز طبية للكشف عن اللحوم .

4- تنظيم حملات للدعاية الصحية ونشر الوعي بأنواع االامراض المختلفة وطرق الوقاية منها.

5- توفير الخدمات الصحية الضرورية للقرية ووسائل العلاج والتحصين ضد الأمراض و توفير الأدوية.[50]

المطلب الخامس : علاج المشكلات العمرانية

1- إعادة تخطيط وبناء القرية .

2- دراسة الموقع الحالي للقرية والتوجيه لقيام المنشآت وتشجيع البناء في الاتجاه المناسب للتوسّع على أسس صحية وعمرانية جديدة.

3- توفير الكهرباء لإضاءة الطرقات والمحال العامة.

4- إنشاء الطرق اللازمة لتربط القرى ببعضها وبالمركز الإداري.

5- تشجيع أهالي القرية وحثّهم على الاهتمام بالقرية وتوسيعها والاعتناء بمداخلها .

6- العمل على توعية الموطنين.

7- بناء البيوت بشكل عمودي ، وليس بشكل افقي ؛ أي أن البناء يكون مكونا من عدة طوابق بدلا من بناء البيوت بجانب بعضها البعض ، للتقليل من مساحة الارض المستخدمة للبناء .

8- توفير وسائل المواصلات و إنشاء المحطات.[51]

---

[50] المرجع نفسه ,ص 268 . 269

[51] المرجع نفسه , ص . 269 . 270

الخاتمة : نقول أن جذور التخلف والفقر لم تزل قائمة في دول العالم الثالث، وخاصة دول جنوب آسيا والدول العربية، والدول الإفريقية، وأصبحت هذه الأقاليم نماذج الفقر والتخلف والانحطاط،وإذا كان المفكر "كاثرن جورج" قال: بأن الغرب المتمدن لا زال ينظر إلى إفريقيا بأنها قارة بدائية ، فنحن نقول بأن البدائية لا تقتصر فقط على القارة الإفريقية و الجزائر خاصة، بل نراها في معظم دول العالم الثالث كجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لأن ما رأيناه في هذا الفصل من مظاهر التخلف والفقر الريفي، ليس فقط في أفريقيا، بل في معظم الدول المتخلفة التي تتجذر فيها براثن الفقر.حيث أن هذه الحكومات فشلت في سياساتها التنموية، وخاصة سياسات التنمية الريفية التي تبّنتها منذ أواسط القرن الماضي، ولم تحل مشاكل الفقراء وأحوالهم، حتى في أبسط الأشياء والتي تعد هي من ضروريات الحياة. وأن هذه السياسات التنموية كانت عبارة عن مراسيم وقوانين فقط، ولم تطبق على أرض الواقع، وبالتالي لم تغير من أوضاع المجتمعات المتخلفة.

ان أرياف الجزائر هي أشد تدهورا وتخّلفا من مدنها، إذ لا تزال تتخبط في ظلمات الفقر والجهل والتخّلف في شتى مجالات الحياة،ولهذا لا تزال جهود الدول النامية من أجل تحسين مستوى الحياة لسكان الريف متواصلة ومستمرة، التي انطلقت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بسياسات في مجال التنمية الريفية، وهذا ما سنراه في الفصل الموالي من خلال عرض سياسات و استراتيجيات التنمية الريفية التي مرت بها.

الفصل الثالث :

سياسات و استراتيجيات التنمية الريفية في الجزائر و آثارها

تمهيد : لعل الفصل الثاني أعطانا صورة حول التخلف الريفي من خلال دراستنا عن المشاكل و التحديات التي تعيق التنمية الريفية في الجزائر و آثارها و طرق الحد منها ، موضحا بعد ذلك آثاره على كل المجتمع الريفي، ظل الانحياز لهذه الحكومات اتجاه التنمية الحضرية على حساب التنمية الريفية، ولم تدخل في التنمية الشاملة، وبالتالي ظل التفاوت بين الحضر والريف.

والجزائر منذ الاستقلال لم تدخر جهودا إلى يومنا هذا من أجل تحسين حياة هذه الشريحة من السكان، ولذا كان علينا أن نقدم صورة للسياسات التنموية التي طبقتها الجزائر في إطار التنمية الريفية ،ليتبين لنا وضعية وحياة المجتمع الريفي الجزائري، ونوعية السيايات والإستراتيجيات التنمية المطبقة، ومن أجل ذلك تم وضع خطة تتضمن سياسات التنمية الريفية في الجزائر و استراتيجيات التنمية الريفية و آثارها على المجتمع الريفي ما بين فترة 2000 الى 2013 .

المبحث الأول : سياسات التنمية الريفية في الجزائر

المطلب الاول : التنمية الريفية قبل الاستقلال 1830 – 1962

لقد عاش سكان الريف الجزائري في وسط قبائلي على ارض مارسوا فيها عملهم الزراعي على اسس تعاونية جماعية , ولقد كان نظام الملكية في الريف الجزائري قبل عام 1830 بسيطا يعتمد على العرف التقاليد و القانون الاسلامي ... و يقوم على اربعة فئات:

1- اراضي الحبوس (الوقف) : فكانت وقفا على المساجد و المؤسسات الخيرية .[52]

2- اراضي الدولة (البايلك) : فهي الاراضي الوحيدة التي كان لها عقود تسجيل مثبتة في سجلات خاصة .

3- ملكية الارض الجماعية (العرش) : فتسود المناطق التي استقر بها البدو و شبه البدو حيث يمارسون فيها الزراعة و الرعي.

4- اما فيما يخص اراضي الملك التي يملكها الافراد دون عقود ملكية واضحة كما ان اخصب هذه الاراضي تملكها العائلات التركية و يتركز معضمها في منطقة متيجة و الساحل البحري .[53]

و يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر نقطة تحول عرفه المجتمع الجزائري اذ يعتبر استعمار اسكان لا استعمار نهب و استغلال، و نتيجة لهذا انتقل العديد من الاوروبيون و استوطنوا الجزائر,حيث تكونت اولى الجماعات التي استقرت بالجزائر من جنود و ضباط الحملة العسكرية الذين نزلوا في 1830 ، و تمكن نفر منهم من سلب الارض الواقعة حول الجزائر العاصمة و ضواحيها.وكان نتيجة لهذا فقدان الجزائريين 45 بالمائة من اراضيهم اذ انه لكس يثبت احد الافراد ملكيته للارض للادارة الفرنسية فعلية ان يجر وراءه افراد العشيرة كلهم و عليه ان يتحمل نفقات كبيرة الامر الذي يضطره الى التنازل على ارضه للفرنسيين.

[52] محمد السويدي مقدمة في دراسة المجتنع الجزائري تحليل سوسيولوجي لاهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر,ديوان المطبوعات الجامعية ص70

[53] محمد السويدي مقدمة في دراسة المجتنع الجزائري تحليل سوسيولوجي لاهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر نفس المرجع السابق ص70

وبهذه العملية المنظمة و طويلة الامد ادت حركة الاستيطان الى تشتيت النمط الزراعي و البناء الاجتماعي عن طريق سن قوانين تسمح ببيع اراضي المؤسسات الدينية الاسلامية و تشجيع رجال الاعمال للحصول على اراضي القبائل و اراضي الفلاحين،وهكذا ادت هذه السياسة الى تفتيت البناء الزراعي الجماعي في الريف الجزائري الذي كان عاملا قويا في استقرار السكان و اصبح الريفيون لا يستطيعون العودة الى اراضيهم السابقة الا بصفتهم عمالا اجراء في مزارع المعمرين .[54]

و لقد تسببت هاته السياسة في تفكك الوحدة الاقتصادية العائلية و التصامن الاجتماعي في الريف ، وكان ذلك بداية لظهور الفردية في الانتاج الزراعي ، ولقد دلت الحصائيات انه حتى سنة 1950 لم يكن في الريف الجزائري سوى 10 بالمائة ممن يعملون بنظام الخماسة و 12 بالمائة من الرعاة أما العمال الذين يحصلون على اجور زراعية (دائمون و موسميون) فلم تتجاوز نسبتهم 12 بالمائة سنة 1954 بالاضافة الى وجود مليون من الريفيين العاطلين ، و هكذا لم يكن في الريف الجزائري سوى 120 الف عامل زراعي دائم يعملون في المتوسط 180 يوم في السنة.[55]

و لم يغير الاستقلال بصورة جوهرية من الوضع الذي كان عليه توزيع الاراضي لأن سياسة التسيير الذاتي اعطت مصداقية اكثر في التسيير مقارنة مع الوضع المتأزم خلال الفترة الاستعمارية .

المطلب الثاني : سياسة التسيير الذاتي 1962-1970

تختلف تجربة التسيير الذاتي في الريف الجزائري عن غيرها من التجارب الاقتصادية و الاجتماعية العالمية بانها طبقت تلقائيا من طرف العمال و الفلاحين بعد مغادرة المعمرين الفرنسيين لمزارعهم و مصانعهم هادفين من وراء ذلك الى تحسين البناء الاجتماعي و الاقتصادي للجزائر ما بعد الاستعمار ، و لهذا بادر العمال

[54] Bourdieu pierre . scociologie de l'Algerie ,Paris.p.v.1970 page109

[55] عبد اللطيف بن اشنهو الهجرة الريفية في الجزائر ,عبد المجيد اساسي,مركز الابحاث للاقتئاد التطبيقي,الجزائر,د,ت,ص22

و الفلاحون الى تسيير هذه الوحدات الانتاجية ايمانا منهم ووعيا بضرورة مواصلة عملية الانتاج خصوصا في تلك المرحلة و الظروف القاسية من جهة و التي تتسم بالحماس و العمل الثوري من جهة اخرى .[56]

و يعرف التسيير الذاتي في ضوء التجربة الجزائرية انه : (تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت و المستثمرات التي هجرها الوروبيون او تم تأميمها) و بناءا على هذا التعريف فان التسيير الذاتي يقوم على ثلاثة دلالات رئيسية :

أ- الاستقلال الاقتصادي للوحدة الانتاجية في اطار اهداف الخطة العامة .

ب- الاستقلال الاداري للوحدة الانتاجية التي يسيرها العمال في اطار اللوائح العامة التي تحددها الدولة .

ت- حصول العمال و الفلاحين على ارباحهم من عوائد الوحدة الانتاجية بعد خصم الحصة المقررة للمجموعة الوطنية .

و بناءا على ذلك يمكن القول ان تجربة الجزائر في التسيير الذاتي في القطاع الزراعي تعتبر الاولى من نوعها في الوطن العربي ، كما تعتبر اكبر تجربة اقتصادية و اجتماعية تشهدها الجزائر بعد الاستقلال.

مراحل تطبيق سياسة التسيير الذاتي : لقد تم تطبيق اسلوب الاتسيير الذاتي في القطاع الزراعي في الجزائر بثلاثة مراحل رئيسية :

1- المرحلة الاولى : وقد بدأت بظهور (الاملاك الشاغرة) بعد رحيل المعمرين خلال الصيف من عام 1962 حيث بدأ الاشراف الفردي و الجماعي على المزارع الشاغرة من طرف منظمات وطنية تمثلت في وحدات جيش التحرير ، الاتحاد العام للعمال الجزائريين و هذا من أجل حماية هذا المزارع باسم (المصلحة العامة) وذلك عندما اصدرت مرسوما بتاريخ 24 اغسطس 1962 يمس الاملاك الشاغرة و يمنع تهريب الآلات الزراعية ، و بحلول سنة 1963 اصبح

[56] محمد السويدي , مرجع سابق الذكر ص 120

القطاع الزراعي المسير ذاتيا يمثل تقريبا نصف اراضي المعمرين التي توزعت على الفلاحين الجزائريين .

2- المرحلة الثانية : و هي مرحلة التأميم الجزئي و التي امتدت من شهر مارس الى شهر جوان من سنة 1963 و قد شملت الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين حيث بلغ عددها 127 مزرعة تضم حوالي 200.000 هكتار .

3- المرحلة الثالثة : و تتمثل في مرحلة التأميم الكامل للاراضي الزراعية التابعة للمعمرين و ذلك في اكتوبر سنة 1963 بحيث اصبحت الاراضي المسيرة ذاتيا تمتد على مساحة 2.632.000 هكتار من الاراضي الخصبة التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي 22.000 معمر فرنسي .[57]

ان المتتبع لتطور تجربة الجزائر في التسيير الزراعي الذاتي يلاحظ انها تعرضت في سنواتها الاولى لعدة مصاعب تمثلت في نقص الآلات الزراعية الكافية ، و تعقيدات اجراءات التسويق، ونقص الاطارات الوطنية القادرة على التسيير بالاضافة الى عدم وضوح اسلوب التسيير الذاتي و الاسس التي تنظمه لدى الكثير من العمال، و مع هذا فقد استطاع التسيير الذاتي ان يعمل بشكل سليم في الوحدات التي منحت فيها المبادرة للفلاحين و قدمت اليهم الوسائل الكافية .[58]

المطلب الثالث : سياسة الثورة الزراعية 1971-1980

في اطار تطبيق الثورة الزراعية تم وضع بنية قانونية جديدة و قد تمثلت هذه البنية في تعاونيات الثورة الزراعية و التي بدأت و كأنها اكثر فاعلية من البنية القديمة (التسيير الذاتي)[59] و لقد تميزت هذه المرحلة بزيادة مؤشر الانتاج الفلاحي تقريبا ب 1% (0.88 %) و اتخذت عدة اجراءات ، و منها خصوصا الثورة

[57] جبهة التحرير الوطني : الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين , الجزائر ,مطبعة الحزب 1973 ص 7

[58] جبهة التحرير الوطني : الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين , الجزائر ,مطبعة الحزب 1973 ص 7 نفس المرجع السابق

[59] التجربة الجزائرية في التخطيط , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر 1982 ص 294

الزراعية في 1971 و التي استهدفت تحويل العالم الفلاحي و الريفي و ادماجه في المسار العام للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد[60] ، و تتمثل اختيارات الاستراتيجية التنموية و توجيهها في :

1- تدعيم الاستقلال الوطني و بناء اقتصاد قومي اكثر تحررا من التبعية للخارج.
2- بناء مجتمع اشتراكي يدخل علاقات اجتماعية جديدة للانتاج و يضمن توزيعا عادلا لنتائج التنمية مانحا الاولوية لرفع المستوى المعيشي للفئات الأكثر حرمانا .
3- تنمية اقتصادية و اجتماعية سريعة في مستوى معيشة و ترقية الانسان الجزائري و من اجل بلوغ هذه الاهداف فان الاستراتيجية التنموية قد وجهت في اتجاهين يرميان الى :
أ- تضييع قومي قادر على مضاعفة التوظيف .
ب- زراعة مهيكلة و منتجة قادرة على الاستجابة للحاجات الغذائية المتنامية للشعب المتزايد.[61]

و من اجل هيكلة الزراعة و محاولة تحديثها و تزويدها بالتجهيزات و العتاد و الكفائات الازمة لذلك ، كان لابد من القيام بعمليات اصلاح زراعي عميقة و تغيير وجه الزراعة و يعتبر ميثاق – طرابلس– كأول وثيقة حددت ضرورة الاصلاح الزراعي بعد الاستقلال و قدمت هيكل هام للتطوير الاجتماعي اكثر اتفاقا مع العقيدة – اللينية – للمرحلة الانتقالية للاشتراكية حيث اصبحت الثورة الزراعية كمحور في الاستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية و ثم نشر مبدأ الاصلاح الزراعي في وثيقة رسمية في ميثاق الثورة الزراعية في 18 نوفمبر 1971 و لقد كانت اعادة الهيكلة تبدو كوسيلة تقنية ضرورية لبلوغ اهداف التمنية الاستراتيجية .

التنموية ،هذا ما كان واضحا في كل التقديمات الرسمية المتعلقة بالاصلاح الزراعي و ثم بناء على ذلك تشكيل الصندوق الوطني للثورة الزراعية (F.N.R.A) الذي يضم كل الاراضي بعقاراتها و نخيلها و اشجارها و مواشيها و غابات ... الخ و ذلك ترسيخا لمبدأ الاصلاح الزراعي الارض لمن يستغلها.[62]

[60] عبد اللطيف بن اشنهو : الهجرة الريفية في الجزائر مرجع سابق الذكر ص 32
[61] حنين بالقاسم بهلول : القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر – تحديده و نظام دمجه في الثورة الصناعية –ط2 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985 ص 94
[62] ميثاق الثورة الزراعية ص 17

مبادئ الثورة الزراعية : يمكن عرض مبادئ الاصلاح الزراعي انطلاقا من مرسوم 18 نوفمبر 1971 فيما يلي :

1- دوافع اجتماعية :حيث ان الثورة الزراعية هدفت الى النضال ضد التوزيع غير العادل لملكية الارض محققة بذلك آمال الاجيال من الفلاحين بدون أرض .

2- دوافع اقتصادية : يبين التاريخ الاقتصادي للجزائر عدم قدرة الزراعة على تغذية سكانها فخلال 1973 و 1975 انفقت اكثر من 7.500 مليون دينار لاستيراد منتجات غذائية اولية او محولة .

3- دوافع سياية : و التي تتركز على نموذج مرغوب فيه للمجتمع و احدثت آثارها طبقات اجتماعية ، جماعات اقتصادية ، و الهدف اشباع مصالح جماعات معينة .[63]

وسائل الثورة الزراعية : يتم تطبيق الثورة الزراعية على مرحلتين اساسيتين و هي :

1- انشاء الصندوق الوطني للثورة الزراعية : و ذلك عن طريق :

أ- استرجاع اراضي الملاكين الغائبين و تأميمها ، و المقصود بالملاك الغائبين الملاك الذين لا يقومون بالزراعة بأنفسهم مباشرة الا في حالات محدودة جدا .

ب- استرجاع جميع الاراضي المشاعة و العامة و عموما على كا ارض التي لا تعود ملكيتها جزئية.

ت- تحديد ملكية الاراضي التي تم استغلالها مباشرة من طرف مالكيها .

2- تخصيص الاراضي : توزع الاراضي للصندوق الوطني للثورة الزراعية على المستفيدين بشكل حصص طبقا لبعض المعايير و لقاء بعض الالتزامات.

و يتم اختيار المستفيدين حسب معايير التخصص التالية :

- العمال الزارعين القائمين بالعمل في الاراضي التي شملتها تدابير التأميم.

[63] عبد اللطيف بن اشنهو مرجع سابق الذكر ص 101

– قدماء المجتهدين الذين لا يملكون ارضا او ابناء الشهداء.

و من خلال هذا التخصيص ، على كل مستفيد ان يعمل شخصيا في الارض و ان يؤمن استثمارها و استصلاحها.[64]

المطلب الرابع : سياسة تحسين القطاع العام 1981–1990

تميزت بداية هاته الفترة بتوقف التخطيط سنة 78–79 ، و تمت خلالها عمليات احصاء و جرد و تقييم للفترة السابقة و التي اظهرت نتائج سلبية خاصة في ميدان الزراعة و الشروع في اعداد للمرحلة اللاحقة 80–90 بخطتين خماسيتين 80–84 و 85–89 و التي كان من المقرر ان تحدث تغييرا في توجهها حيث ان المعايير المستخدمة فيها لم تعد هي نفسها السابقة ، و تم التخلي عن استراتيجية الصناعات المصنفة و تم التركيز على ضرورة اعادة هيكلة القطاع الزراعي و اعطائه المكانة اللائقة به و التي طالما افتقدها ، لأن نتائج المخططات السابقة كانت ضعيفة و اظهرت بوضوح العوائق الحقيقية و حدود الجري وراء الاكتفاء الذاتي الغذائي المبهم الحدود و تأدت لأصحاب القرار ضرورة الاسراع في مراجعة ثانية لمفهومهم عن التنمية الزراعية ، اذ ان المراجعة الاولى تمت سنة 1974 خلال اعداد الخطة الرباعية الثانية74–77 و التي تم فيها الترطيز على الهدف الاول المتعلق باشباع الحاجات الغذائية الاساسية للبلاد بواسطة الوراعة و توجهها نحو ما يسمى بالمنتجات الاساسية او الكمالية ، اما المراجعة الثانية فقد تمت قبل اعداد الخطة الخماسية 80–84 و كذا في النتائج المترتبة عن الدورة الثالثة للّجنة المركزية في ماي 1980 المتعلقة بالفلاحة حيث اعتبرت (التبعية المتنامية للخارج و المنذرة بالخطر بالنسبة لتغطية الحاجات الغذائية الوطنية) و قررت الشروع في – خطة تنموية فلاحية بغرض اكبر لاشباع الحاجات الغذائية و التخفيف قدر الامكان من الضغوط الملاحظة في سوق المواد الاستهلاكية وهكذا يختفي الكلام عن الاكتفاء الذاتي و عن التصدير.[65]

[64] عبد اللطيف بن اشنهو مرجع سابق الذكر ص 102-104

[65] محمد حسن بالقاسم بهلول,القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر (تحديده و نظام دمجه في الثورة الصناعية) ط2 المؤسسة الوطنية للكتاب,الجزائر,ص66

و بذلك تم رسم استراتيجية طويلة المدى تتعلق بآفاق 1990 لتحقيق هذا الهدف المتواضع و لكن اكثر موضوعية ، و تم في هذا الاطار تقديم ثلاثة صيغ متفاعلة فيما بينها لتخفيف أو استقرار درجة العجز الغذائي و لقد بدأت فعلا اعادة هيكلة القطاع الزراعي سنة 1980 بالنسبة للتسيير الذاتي و سنة 1982 بالنسبة لقطاع الثورة الزراعية و التي انتهت في غضون 1984 و اعطت عملية اعادة الهيكلة هذه بالنسبة لقطاع التسيير الذاتي 3034 وحدة مهيكلة تحت اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية (D.A.S) ، و التي تراجع متوسط المساحة فيها للاستغلال من 1140 الى 770 هكتار ، اما بالنسبة لقطاع الثورة الزراعية فقد حدثت فيه تغييرات جذرية فمن بين 4992 تعاونية زراعية C.A.R.P.R.A المحصاة سنة 1982 لم يبق الا 91 تعاونية و تم تشكيل 364 تعاونية زراعية اشتراكية على جزء من هذه الاراضي المحررة, كما تكونت على الجزء المتبقي و على اراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية استغلاليات فردية (450 ألف هكتار) و تم في حالات عديدة ارجاع الاراضي لاصحابها الاصليين او تعويض الملاك المؤممين في حالة عدم وجود اراضيهم .[66]

المطلب الخامس : سياسة اجراء التعديل الهيكلي 1990–2000

من سنة 1987 (انطلاق الاصلاحات) و حتى صيف 2000 (بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية) استنفذت السياسات المطبقة عملية القطيعة مع نظام الضبط الاداري و المركزي للاقتصاد الجزائري الساري المفعول خلال العشريات السابقة ، ففي خضم اصلاحات 1988 و خاصة اثناء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف ثندوق النقد الدولي تم الشروع في اصلاحات مهمة منها :

– ازالة القيود الكمية على الاستيراد للمواد و الخدمات.

– تفكيك الاجراءات الادارية لمنح العملة الصعبة .

–تحرير الاسعار و تخفيض الاعانات.

[66] F.Burgut<chronique Algerienne in (annuaire de l'Afrique du nord) 1983,E.E.C.N.L.S –Page 728

-تخفيض قيمة الدينار.

-الانتقال الى نظام الصرف المرن تدريجيا.

و قد سمح برنامج التعديل الهيكلي (1997-1995) الذي شمل عدة قطاعات من بينها الفلاحة, بمتابعة و تعميق الجهود الجارية ، و كانت النتائج خلال هذه المرحلة تتسم بما يلي :

-نمو معتبر لمؤشرات الانتاج الفلاحي اذ بلغ 4 بالمائة .

-النمو السنوي المتوسط للقطاع الفلاحي كان اعلى من معدلات القطاعات الاخرى :3.3 % للفلاحة مقابل 1% للصناعة و 2.3% للخدمات .

-محاولة انهاء تشتت الهياكل و تبعثر الوسائل و الجهود المخصصة للتنمية الفلاحية .[67]

المبحث الثاني :إستراتيجيات التنمية الريفية الحديثة المتبعة من طرف الجزائر

المطلب الاول : خصوصيات مؤسساتية و سياسية :

مشروع العمل الريفي P.E.R قد فتح فرصا كثيرة في تنفيذ شراكة جديدة. و قد كانت تجربته غنية بالمعلومات لتنفيذ إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة S.N.D.R.D، التي استلهمت منه بخصوص مقاربة تساهمية لإطلاق مشروع مخطط التنمية الريفية P.P.D.R، إن علاقة الإدارة، الطائفة، القطاع الخاص قد ترجمت بتغير الحوكمة المرتبطة بتسيير لا مركزي للمشروع، هذا الأسلوب من التشغيل يمنح وسيلة لضمان استمرارية نشاطات المشروع من أجل أن تسمح للسكان بامتلاك سلطة على التفاوض، إن المقاربات التساهمية و المسؤولة مستعملة بكثرة، لكن دون وضع آليات التقييم، أما الإدارة المركزية لا يمكنها أن تقيم الآداءات على المستوى المحلي.

إن تقييم استراتيجيات التنمية يجب أن يعالج القضايا الخاصة، مثل فعالية القطاع العمومي و الحوكمة، تنمية القطاع الخاص و خلق مناصب عمل، تحسين وسائل و مؤشرات تسمح بقياس نتائج التنمية، تعزيز

[67] رشيد بن عيسى , الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة, الجزائر,2004, ص27

الكفاءات، دعم لشبكات المبادلات بخوص التنمية، و هذا يعني أن هناك العديد من الحتميات يجب أن تزاح و المتمثلة في:

– صعوبات تعريف الفاعلين القائدين لتسيير المشاريع، و نقص التأهيل المهني بالنسبة للفرق المتدخلة (فاعلي المجتمع المدني يبقون كمستعملين أكثر كمبادرين).

– يجب وضع أفضل الإطارات في الميدان و ضرورة تنصيب منشطين حقيقيين.

– عدم وجود الإعلام حول و من أجل السكان الريفيين.

– حل المشاكل الاجتماعية للسكان الريفيين.

– إن السكان الريفيون غالبا ما يرفضون التجمع في لجان من أجل تسيير المنشآت المائية التي يستعملونها.[68]

إن سياسة التنمية الريفية تجتهد أن تكون متعددة الموارد في مفهومها و متعددة القطاعات في تطبيقاتها، وفي نفس الوقت فهي تحاول ترجيح المقاربة الإقليمية، و بما أنها أكثر لامركزية فهذه السياسة أسست على الشراكة وعلى التعاون بين كل مستويات المسؤولية المعنية.

المطلب الثاني : البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية P.N.D.A.R

إن الأهداف المبدئية للبرنامج قد وسعت لتشمل عالم الريف، من خلال الأخذ في الحسبان إصلاح التوازنات البيئية وتحسين شروط الحياة للسكان الريفيين عن طريق المخطط الوطني للتنمية الريفية P.N.D.R. بالإضافة إلى ذلك، إن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة S.N.D.R.D، قد تطورت برسم حدود تنمية ريفية مدمجة، متوازنة و مستدامة لمختلف الأقاليم الريفية، حيث تدمج مبدأ تكافؤ الفرص، مكافحة الفقر والتهميش. فهي تثمين لحركة الجوار و مشاركة السكان المحليين.

[68] United Nations Environnement Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP), Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008.

إن مشروع مجاورة التنمية الريفية قد أدرك على أنه مشاريع مدمجة و متعددة القطاعات، منجزة على أقاليم ريفية معرفة مسبقا بهدف السماح باستقرار الطوائف الريفية، و هي تهدف إلى تكامل حركات التنمية المحلية (تزويد الريف بالكهرباء، فتح و تحديث شبكة الطرقات، الصحة، التربية...) ، تحت هذا الإطار، يشكل البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية مقاربة مكيفة من أجل مكافحة الفقر، و عامل مساهم في تخفيف الفقر الريفي، حيث لا يظهر فقط في خفض البطالة لكن أيضا في نزع حتميات تعيق تنمية عالم الريف من وجهة نظر اقتصادية و اجتماعية.[69]

إن إسهامات البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية بالنسبة للطبقات الكادحة لعالم الريف هي جد ثمينة، تتمثل في فرص جديدة لمصادر المدخولات و تحسن ظروف العمل، خلق موارد جديدة، تأطير المنشآت و الخدمات لصالح سكان المناطق المعزولة خاصة، و كنتيجة أولية تبين أن ما يقارب 3121 مشروع قد تم الموافقة عليها بين سنة 2003 و2005 من أجل سكان مناطق مستهدفة يقدر بـ 370000 نسمة ، و إنشاء 169000 منصب عمل.[70]

المطلب الثالث : الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية

إن إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة المتبناة من طرف السلطات العمومية ترتكز حول:

– تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية تؤسس على وسائل مالية و مؤسساتية، إذ على المستوى المؤسساتي مشروع جوارية التنمية الريفية هو وسيلة قاعدية لضم مباشر للسكان خاصة في المناطق المهمشة، أما على المستوى المالي إن رأس مال التنمية الريفية، تثمين الأراضي عن طريق رخص الاستثمار، مكافحة التصحر و تنظيم الرعي تشكل الوسيلة المميزة لدعم التمويل بين مختلف قطاعات النشاطات لـ P.P.D.R.

[69] http://dspace.univ-djelfa.dz:8080/xmlui/handle/123456789/342

[70] http://dspace.univ-djelfa.dz:8080/xmlui/handle/123456789/343

– إن تعزيز الجوارية التي تأخذ بعين الاعتبار مجموع الحظوظ لإقليم ما و لطائفة، تشكل السياسة القاعدية للتنمية الريفية، وهي تخص الطوائف الريفية التي تسكن في المناطق المتفرقة أو المعزولة وتتم في إطار P.P.D.R.I، مدتها القصوى سنة.

إن مشاريع P.P.D.R.I تكون مرافقة للطوائف الريفية و التي تهدف إلى:

– الاستعمال العقلاني و تثمين الموارد الطبيعية (ماء، أراضي، موارد بيولوجية).

– حفظ و تثمين الإرث الحضاري المتنوع (بيولوجي و مائي).

– ترقية (P.M.E)، لإنتاج الأملاك و الخدمات، التحكم في نشاطات الإنتاج و تثمين المنتوجات الزراعية.

– تنمية المهن المرتبطة بالزراعة، الغابات، الرعي، الصناعات التقليدية.

– ترقية منشآت و تجهيزات اجتماعية، اقتصادية و ثقافية للاستعمال الجماعي.

بالإضافة إلى ذلك إن كل من آليات التشاور و القرار، وسائل البرمجة، تهيئة الإقليم، التقييم المستمر، وترقية أنظمة تمويل الجوار، تشكل وسائل تسمح بتوجيه التدخلات، تسهيل تنفيذها، متابعتها و تقييم نتائج الحركات.[71]

المطلب الرابع :سياسة التجديد الريفي

تعمل سياسة التجديد الريفي على رسم حدود تنمية ريفية مندمجة، متوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية (الأقاليم الريفية الراكدة، الأقاليم الريفية العميقة، الأقاليم الفلاحية ذات القدرات التنافسية، والأقاليم الفلاحية المحاذية للفضاءات الحضرية)، بتحديد الشروط التي ينبغي توفيرها من أجل: ترقية فلاحة قائمة على المؤسسة، مسؤولة بيئيا،وناجحة اقتصاديا، قائمة على المستثمرات الفلاحية ذات القابلية الإقتصادية) حوالي (400.000 مستثمرة تتوفر على أكثر من مساحة 05 هكتارات من بين المليون

[71] http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05

مستثمرة فلاحية الموجودة في البلاد ، وعلى ضرورة اعتماد مقاربة شعب الإنتاج ، من ناحية؛ تنمية ريفية مندمجة بتنظيم تضافر الجهود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى مختلف الأقاليم من أجل تحفيز التشغيل بتنويع الأنشطة الاقتصادية، وترقية تكافؤ الفرص، ومكافحة الهشاشة والتهميش والإقصاء والمساهمة بفعالية في سياسات تهيئة الأقاليم وتقليص التفاوت و الاختلالات، من جهة أخرى.

حيث تهدف سياسة التجديد الريفي إلى:

1- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل، وإعادة الحياة للنسيج الاقتصادي وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية.

2- تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل، بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل سكان الريف وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان أمن التموين بالمواد الغذائية.

3- تطبيق نموذج تنموي للأقاليم الريفية ونظامها المنتج قصد تدعيم تنافسيتها بتشجيع تثمين الموارد المحلية.و بتحفيز اقتصاد جواري بتنظيم تضافر الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.و بتشجيع تنويع الأنشطة وتعدد الأنشطة لدى الأسر وتدعيم شبكة الخدمات في الوسط الريفي .

4- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي ضمن إطار تهيئة الإقليم والفضاء الريفي.

5- المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة من موارد طبيعية ورد الاعتبار للتراث الثقافي .[72]

المطلب الخامس : سياسة التجديد الفلاحي و الريفي للمخطط الخماسي 2010-2014

سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات و الآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي و تؤسس شراكة بين القطاع العام و الخاص، تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة و الأقاليم الريفية.

[72] United Nations Environnement Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP), Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008. مرجع سابق الذكر

الدعائم الثلاثة لإستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي، والتي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي هي:

1- التجديد الفلاحي من خلال (انطلاق برامج التكثيف، العصرنة و اندماج لميادين واسعة للاستهلاك، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك و ضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب و آمن عن طريق العصرنة و الدعم المالي و الضمان الفلاحي).

2- التجديد الريفي من خلال (دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، و تحديد المناطق و شروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين)، و المتمثلة في خمسة برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها:

أ- حماية الأحواض المائية.

ب- تسيير و حماية الإرث الغابي.

ت- محاربة التصحر.

ث- حماية التنوع الطبيعي و المناطق المحمية و تثمين قيمة الأراضي.

ج- التدخل المدمج و المتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.

3- دعم الطاقات البشرية و المساعدة التقنية للمنتجين.[73]

كما خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، هدفه تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2014 حيث حددت أهدافه في:

1- تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% لسنة (2000-2008) إلى 8.33% لسنوات (2010-2014).

2- زيادة الإنتاج الوطني و تحسين مختلف أنواعه.

3- دعم التنمية المستدامة و التوازنات الإقليمية، و تحسين شروط حياة السكان الريفية و هذا بـ 10200.

4- مشروع تنمية ريفية مدمجة لـ 2174 منطقة ريفية، بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي و حماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة.

[73] United Nations Environnement Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP), Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008 مرجع سابق

5- التسيير المستدام للآلات الصناعية و تحسين الاندماج الفلاحي الصناعي.

6- خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم، و خلق دخول خارج القطاع الفلاحي.[74]

المبحث الثالث : أثر سياسات التنمية الريفية على الريف الجزائري (الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية)

إن البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية والتنمية الريفية التي انطلقت جاءت من أجل هدف أساسي وهو تحقيق الأمن الغذائي للبلد وخلق نمط معيشي يشجع على الاستقرار في المناطق الريفية، وتقوية الحماية الاجتماعية لسكان الريف، وتقليص معدلات الفقر من خلال توفير مناصب شغل في القطاع الريفي، باعتبار أن الريف يضم ما يقارب نصف العدد الكلي من الفقراء، ويعرف أشكال الفقر أكثر قسوة من الفقر الحضري، وقد أطلقت الحكومة(وزارة الفلاحة والتنمية الريفية) المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، بلغت 1227 مشروع يستهدف 88 ألف أسرة ريفية، أنجز منها 435 مشروع، وتتمثل فيما يلي: 194 مشروع جواري موزع على 25 ولاية، و 241 مشروع لمواجهة التصحر منذ سنة CENEAP موزع على 20 ولاية[75] ، وسنعتمد بالدرجة الأولى على الدراسات الميدانية التي قام بها المركز حول الريف الجزائري، والتي توضح هشاشة وضعف السياسات والآليات الحكومية للإقلال من الفقر، وذلك لمحدودية تغطيتها وارتفاع تسرب منافعها، وعدم كفاية ما تقدمه من عون ومساعدة، وعدم دراية الفقراء بوجودها، وانعدام حيلتهم للحصول على استحقاقاتهم منها عندما يعلمون بوجودها.

المطلب الاول : النمو الديمغرافي وتطور المجتمع الريفي الجزائري

بلغ عدد السكان في الجزائر سنة 2006 حوالي 33,5 مليون نسمة بمعدل نمو طبيعي يقدر 1,78 % عام 2006 بعدما كان 1,48 % عام 2000 ، حسب تقرير التنمية البشرية 2007.[76] بكثافة

[74] United Nations Environnement Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP), Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008 مرجع سابق الذكر

[75] Agri-med, rapport annuel 2006 ; cas algérie(S.Badrani), P 307.

[76] CNES, Rapport National sr le Développement Humain - ALGERIE 2007, P 93.

سكانية 12,29 نسمة في الكيلوتر مربع ، معظمها متمركزة في شمال البلاد، منها 13 مليون نسمة من سكان الريف، أي 40 % من مجموع السكان، مقابل 42 % عام 1998 (12,2 مليون)، وهو ما يعادل 1,8 مليون عائلة[77]، وهذا الانخفاض كان مستمرا منذ الاستقلال بسبب تدفق الكبير للسكان نحو المدن وتحضر الريف الكبير، وكذلك بسبب تزايد عدد سكان المدن بسرعة 4% مقابل 0,4 % من سكان الريف، وهذا الاتجاه السريع للنمو لسكان الحضر هو مثير للقلق، فهو نمو غير منضبط، إذ تضاعف عدد السكان الحضر أكثر من خمسة أضعاف، حيث كانت نسبة سكان الحضري تمثل سوى 12 % من سكان الجزائر في عام 1966 ، في حين أصبح يمثل أكثر من 60 % عام 2008.

كما لم يتطور الريف الجزائري تطورا متجانسا عبر كامل التراب الوطني فهذا التطور يختلف من منطقة ريفية إلى أخرى، حسب أنماط السكن ودرجة التحضر ومدى تجمع المساكن والتحضر التي عرفتها.

وتمثل 1,85 مليون أسرة ريفية، متمركزة في 979 بلدية ريفية من 1541 بلدية على المستوى الوطني أي 64 بالمائة موزعة هذه البلديات على ثلاث مناطق، تتركز الربع منها في الهضاب العليا، وحوالي الثلثين في الشمال بنسبة(64 %)، و 11 % في الجنوب [78] ، كما تتركز الكثافة السكانية الريفية في الشمال، حيث تبلغ 92,89 نسمة/كلم^2 في حين تقل في الجنوب، حيث تبلغ 0,72 نسمة/كلم^2، أما البنية العمرية فأغلبها فئة شابة أقل من 30 سنة، وتمثل 75 % من سكان الريف.[79]

وتشير التحقيقات الميدانية التي أجراها مركز CENEAP أن المجتمع الريفي غير متمركز في منطقة واحدة، بل هناك اختلاف في المناطق، حيث 5,4 مليون نسمة يعيشون في مناطق متفرقة،(أي نسبة 45 %)، و 6,7 مليون نسمة يعيشون في مناطق مجمعة(أكثر من 55 %)، في 3500 مجمعا ريفيا أو نصف

[77] سياسة التجديد الريفي، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، أوت 2006 ، ص 53

[78] Omar Bessaoud; La statégie de développement rural en Algérie ; Publication ASCL (in Options Méditerranéennes- Politiques de développement rural durable en Méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de l'Union Européenne- Série A. Séminaires Méditerranéens. N° 7. Décembre 2006. pp 79-89). Options Méditerranéennes, Sér. A / n°71, 2006 ;PP 79-89.

[79] سياسة التجديد الريفي 2006 ، مرجع سابق ، ص 56

ريفي، ويختلف هذا التوزيع من ولاية إلى أخرى[80] وتبين نتائج التعداد العام للسكان أن تسع ولايات تتميز بنسبة سكان ريفيين تزيد عن المعدل الوطني وهو 41,7 %، والولايات ذات الأغلبية الريفية هي: أدرار 75,9 %، البويرة 71 %، ومستغانم 65 %، تيزي وزو 64,2% ، وأما الولايات ذات النسبة الضعيفة لسكان الريف فهي: تندوف 7,7 %، غرداية 8%، الجزائر 9.3 % , وهران 12,2 %،قسنطينة 12,9 % .[81]

ويسمح تطور نسبة سكان الريف حسب الولايات بين التعدادين العامين للسكان والسكني بين1987-1998 ، بإبراز 3 أصناف من الوضعيات تخص الحركيات الديموغرافية الفضاءات الريفية:

- تتكون المجموعة الأولى من 22 ولاية عرفت فيها نسبة السكان الريفيين من مجموع السكان انخفاضا محسوسا (10%- وأكثر)
- تتألف المجموعة الثانية من 13 ولاية يدور فيها معدل انخفاض السكان الريفيين حول معدل الانخفاض الوطني للسكان الريفيين (- 8,6%)
- تتألف المجموعة الثالثة من 13 ولاية أيضا ظلت فيها نسبة سكان الريف ثابتة[82] ، كما سجل ارتفاع في عدد التجمعات الريفية بين 1966-1998 ، حيث تضاعف عددها من 1692 عام 1966 إلى 3476 تجمع ريفي عام 1998 وعدد التجمعات شبه ريفية تضاعف أكثر من عشر مرات وعدد التجمعات الحضرية في الوسط الريفي تضاعف 06 مرات، ووفقا للتعداد الأخير لعام 1998 أن السكان الأقل من 20 سنة يشكل أكثر من 51,5% من مجموع سكان الريف، وإذا أخذنا الشريحة العمرية الموالية وهي (29-20) والتي تمثل 36 % من السكان البسيطين في عالم الريف، نجد أننا أمام سكان أغلبيتهم الساحقة شباب [83]، ويؤكد أيضا على هذا، نفس التحقيق الميداني السابق الذي أجراه مركزCENEAP عام 2003 أن العينة المبحوثة التي عددها 21,8

[80] Omar Bessaoud . La statégie de développement rural en Algérie , Ibid, P 80. مرجع سابق

[81] Source ONS , Recensement Général de la Population et de l'Habitat 2008, ARMATURE URBAINE, Collections Statistiques N° 163/2011, P92.

[82] Omar Bessaoud, P81 مرجع سابق

[83] Omar Bessaoud, ,P 81-82. المرجع السابق

ألف فرد ريفي، أغلبها شباب ذو الفئة العمرية 15-59 سنة، نسبتها 64,8 %، وتأتي في المرتبة الثانية الفئة العمرية 5-14 سنة بنسبة 27.6 %.[84]

المطلب الثاني : العمالة والبطالة الريفية

لقد عرف سوق التشغيل في الجزائر تطورا هاما في هذه المرحلة، نتيجة لجهود التنمية المبذولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، والبرامج الفلاحية، وبرامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، التي بلغ عددها 1227 مشروع، تستهدف 88 ألف أسرة ريفية، إضافة إلى برنامج التشغيل الريفي الذي تم بموجبه منح قرض من طرف البنك الدولي إلى الجزائر، قيمته 95 مليون دولار عام 2003 ، وقد مس هذا البرنامج المناطق الجبلية لسبع ولايات من الغرب الجزائري(تلمسان، سيدي بلعباس، وهران، معسكر، عين تموشنت، غليزان، ومستغانم)، وهذا من أجل تحسين مستوى معيشة تلك الأسر الريفية الفقيرة [85] ، إضافة إلى برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR والذي خصصت له مبالغ ضخمة تقدر أكثر من 15 مليار دج سنة 2004 [86] ، (أي 250 مليون دولار) للقضاء على البطالة، بزيادة قدرها 13 % مقارنة بسنة 2003 ، إضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات إلى 10 مليون دينار دج، وتوسيع دعم قطاع المؤسسات[87] , فهذه البرامج أدت إلى ارتفاع في إجمالي القوة العاملة من 8,568 مليون سنة 2001 إلى 10,109 مليون سنة 2006 ، والفئة النشيطة من 6,228 مليون إلى 8,868 مليون في نفس الفترة حسب الديوان الوطني للإحصاء لعام 2006 ، أي 60 % في الحضر مقابل 40 % في الريف، مما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة من 27,3 % سنة 2001 إلى 12,6 % سنة 2006 ، والملاحظ أنه لا توجد فروق جوهرية في المعدل بين الريف والحضر، حيث يقدر المعدل في الحضر 12,3 %، مقابل

[84] CENEAP N° 34, 2004, P47.

[85] Agri-med, 2006, P 308.

[86] Omar Bessaoud; La statégie de développement rural en Algérie Ibid ; P 84.مرجع سابق

[87] د.حاآمي بوحفص،البطالة بين التحدي والاحتواء دراسة حالة الجزائر،مجلة الاقتصاد والمجتمع،العدد 06،2010 ،وهران،صص 217-230

11,5 % في المناطق الريفية[88] ، حيث أن قطاع الخدمات والتجارة أخذ نسبة أكثر من النصف من اليد العاملة النشيطة، وتأتي الزراعة في المرتبة الثانية، ثم بعد ذلك قطاع الصناعة والأشغال العمومية والبناء.

إضافة أن سكان الريف يعانون من صعوبة الحصول على الدعم والقروض البنكية، حيث أن القلة القليلة من الأسر الريفية تتحصل على القروض البنكية، إذ تشير بعض التحقيقات الميدانية أن نسبة 2,3 % من الأسر الريفية استفادت من الدعم المالي من البنوك، ونسبة 1,9 % فقط من الأسر الريفية الأكثر فقرا(الخمس الأول 20 %)، في حين أن الأسر الحضرية التي تتحصل على القروض تعادل ثلاث أضعاف الأسر الريفية، أي 6,2 % وهو أعلى من النسبة الإجمالية للعينة التي بلغت 4,6 % .[89]

وهناك سبب آخر وهو أن الحكومة رفعت الدعم عن القطاع الزراعي، وبالتالي كان له تأثير على الهجرة الريفية نحو المدن، فليس لهؤلاء العمال في المزارع سوى الفرار من هذا العالم ومن البؤس، والاتجاه إلى المدن للعمل في القطاعات الأخرى كقطاع الخدمات والتجارة التي أخذت الحصة الكبرى من اليد العاملة مقارنة بالقطاعات الأخرى طوال الفترة 2001-2006 لاعتقادهم أن هناك فرص أكبر تتاح لهم للحصول على وظيفة، لكنها في واقع الأمر سوف ينضمون في صفوف العاطلين عن العمل.

ونلاحظ أن سكان الريف نشاطهم الرئيسي هو الزراعة، والدليل هو أن عدد سكان الريف المشتغلة في الزراعة يعادل ثلاثة إلى أربعة أضعاف مما هو في الحضر، إلا أن هذا لم يخّفض من معدلات البطالة، التي كانت مرتفعة خلال الفترة 2001-2006 خاصة أنها تتركز في الفئة العمرية بين 20-34 سنة , وهذا لا يعكس البرامج والمشاريع الكبرى التي وجهت إلى الريف، بسبب تعطيل بعض المشاريع من طرف الإدارة، كمشاريع 1227 ، لم ينجز منها سوى 435 مشروع، وأيضا برنامج التشغيل الريفي، لم ينطلق إلا بعد سنة من تاريخ التوقيع، أي سنة 2004 ، ولهذا لم تنخفض معدلات البطالة الريفية عن 10 % خلال ست سنوات، بل ولا المعدلات الوطنية.

[88] www.ons.dz ، الديوان الوطني للإحصاء 2001 ، إلى 2006

[89] CENEAP N° 41, Niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie(LSMS2005) ; 2009, P 53.

نستنتج عدة ملاحظات من النتائج السابقة الذكر، أهمها:

1- لم يتوقف معدل البطالة عن الانخفاض طوال الفترة 2001-2006 لكنه انخفاض متواضع مقارنة بالإمكانيات المتاحة للدولة.

2- تتركز البطالة في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، وبالتالي نستنتج أن البطالة في الجزائر هي ظاهرة حضرية، مثلها مثل الدول النامية الأخرى، ويعود ذلك إلى عدة أسباب وهي:

أ- انخفاض بطالة الإناث في الريف حيث تعمل النساء في القطاع الزراعي بأجر أو لدى أسرهن بدون أجر، فيكون بذلك فرصة للرجال للعمل خارج القطاع الزراعي.

ب- سبب ارتفاع البطالة في المناطق الحضرية يعود إلى شدة تزاحم العاطلين سواء أبناء الحضر أو أبناء الريف ذوي الشهادات الجامعية الذين نزوحوا إلى المدن من أجل الحصول على عمل بالمقابل تكون فرص العمل محدودة .[90]

ت- كما هو معلوم أن الزراعة هي النشاط الرئيسي لسكان الريف، حيث نسبة 70 % منهم يعمل في هذا القطاع، وهو القطاع الوحيد الذي لا يراعي المؤهل العملي، وبالتالي يمتص أكبر نسبة من اليد العمالة، وتشير دراسات أن نسبة 65 % التي تشرف على المستثمرات الفلاحية بدون تعليم، وهم ينتمون إلى الفئة العمرية أكثر من 60 سنة و 29 % ذو مستوى ابتدائي أو متوسط، و 5% ذو مستوى ثانوي ، عكس القطاعات الأخرى التي تأخذ معيار المؤهل العلمي بعين الاعتبار.[91]

3- اضافة الى ذلك نلاحظ أن أعلى معدلات بطالة في الريف تتركز في فئتي العمر (أقل من 20 سنة) و 20-29 سنة خلال فترة 2000-2006 حيث تتراوح ما بين 20-40% . وتشير الدراسة التي قام بها CENEAP سنة 2003 أن معدل البطالة بلغ تقريبا 30 % ونسبة البطالة في النساء مرتفعة جدا، إذ بلغت 44,18 % مقابل 27,2 % رجال . وهو معدل يفوق المعدل

[90] الديوان الوطني للإحصاء www.ONS.DZ مؤشر البطالة حسب الفئات العمرية وما بين الريف والحضر في الجزائر 2001-2006

[91] Ouardia ANSEUR : Usages et besoins en information des agriculteurs en Algérie, Ibid, P30.

العام ب 29,28 % [92] ، ويمكن تفسير هذه الظاهرة للفئة العمرية(أقل من 20 سنة)، بأنها تعود إلى تسرب هؤلاء من التعليم، بغض النظر عن ارتفاع معدلات الأمية في اوساطهم حيث تشير نفس الدراسة السابقة أن 10 % من الفئة العمرية 6-14 سنة لم يزاولوا دراستهم أبدا، ومن ثم عدم حصولهم على وظائف خاصة التي تحتاج إلى مستوى مرتفع من التعليم، وافتقارهم إلى المهارات المطلوبة التي تؤهلهم للعمل في الكثير من الأنشطة الإنتاجية، أما الفئة العمرية 20-29 سنة بان غالبيتهم من خريجي المرحلة الإعدادية ومعاهد التكوين والجامعات، وأنهم يفضلون البحث عن مهن تتلاءم مع اختصاصاتهم وخاصة في القطاع العام حتى لو استمرت مدة انتظارهم وخاصة الإناث .[93]

4- إن معظم مسيري المستثمرات الفلاحية هي من الفئة العمرية ما فوق 30 سنة أي 99 % منهم يعملون مباشرة في المزرعة، أغلبهم رجال بالغين متزوجين، تتراوح أعمارهم أكثر من 30 سنة، حيث فئة 31-59 سنة يشكلون أكثر من نصف القوة العاملة، أي% 57 ، ثم تأتي في المرتبة الثانية الفئة العمرية الذين تزيد أعمارهم عن60 سنة بنسبة 40 % أما الفئة العمرية 18-30 سنة فلا تمثل سوى 3% فقط، بما في ذلك النساء ربات المزارع التي لا تمثل نسبة كبيرة[94]. ولهذا فإن تركز البطالة في هذه الفئة العمرية 31-59 سنة تكون اقل مقارنة بالفئات العمرية المذكورة آنفا، فقد يعود سبب بطالتهم إلى أنهم كانوا يعملون في مشاريع مؤقتة أو عدم قدرتهم على العمل الشاق ويعملون لحسابهم الخاص، فضلا عن عدم قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل كافية لاستيعابهم.

ومما سبق نقول أن البطالة منتشرة بين صفوف الشباب مما يدل على قصور معدل النمو الاقتصادي وعدم قدرة سوق العمل على استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل.

---

[92] CENEAP N°29, 2003, P 87.

[93] جريدة الشروق اليومي الجزائرية، العدد 4215 ، بتاريخ 2013/12/04 ص03

[94] CENEAP N°29, 2003, P 122. مرجع سابق

المطلب الثالث : ضعف الصناعات والحرف التقليدية في المناطق الريفية

تعترف الدول الصناعية والدول السائرة في طريق النمو، بأهمية الحرف والصناعات اليدوية، وقدرتها الهائلة على توفير فرص العمل، ومساهمتها في عملية توازن التنمية وخفض الهجرة من القرى إلى المدن الكبرى، وتولد قيمة مضافة في الدخل الوطني، وتوفر فرص عمل لفئات المجتمع ذكورا وإناثا، ويعتبر الوسط الريفي المهد الأول لهذا القطاع، بحكم أنه أحد المصادر الرئيسية للدخل بالنسبة الأسر الريفية، خاصة الفقيرة منها، وجاء في تقرير مجموعة من خبراء منظمة اليونسكو أن 20 % من النشاط الريفي في الدول السائرة في طريق النمو يتم في قطاع الحرف والصناعات اليدوية، وأن الحرف والصناعات اليدوية تساهم على الأقل بنسبة 3% من الناتج الوطني لتلك الدول، وتساعد على الحد من الهجرة من القرى إلى المراكز الحضرية الكبرى، كما قدرت منظمة التجارة العالمية حجم السوق العالمية للمنتجات الحرفية في أواخر التسعينات من القرن الماضي بما يناهز 80 مليار دولار أمريكي، وتقدر دراسات أخرى أن قطاع الحرف سيشكل 20 % من نشاط سوق السياحة مستقبلا، وهو ما يعادل 120 مليار دولار أمريكي، وقد ارتفعت تجارة مبيعات المنتجات الحرفية في أستراليا على سبيل المثال بنسبة تفوق 100 % سنويا منذ 1988 ، و وصلت المبيعات إلى ما يعادل 150 مليون دولار أمريكي.[95]

أما في الجزائر، فتمتلك حرفا وصناعات يدوية غنية كان لها شأن في ماضي البلاد، ومن أهم الحرف والصناعات اليدوية: الصناعات الفخارية، صناعة الجلود، صناعة الخشب، صناعة النحاس، وصناعة الزرابي، وتعتبر صناعة الزرابي من أهم الصناعة اليدوية، وخاصة التلمسانية، حيث تحتل الصدارة الأولى على المستوى الوطني في الإنتاج،وقد كانت تمثل 75 % من مجموع الصادرات الجزائرية وتشغل حوالي 12 ألف عامل سنة1971 .[96]

[95] http://www.scta.gov.sa ، : الهيئة العليا للسياحة(مجموعة من الخبراء)، الإستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية– الملخص التنفيذي

[96] قدور فريدة، مساهمة الحليّ التقليدية في التنمية بمنطقة تلمسان، مذآرة الماجستير في أنثروبولوجيا التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة .2012-2011 تلمسان، ص68-69

ثم شهد قطاع الصناعة التقليدية تطورا هاما بعد سنة 2002 ، منذ إلحاقه بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا في إطار خطة عمل التي وضعتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية من أجل تنمية مستدامة له، وحيث ارتفع عدد المشاريع من 79850 مشروع سنة 2003 إلى 106.222 مشروع سنة 2006 ،أي 8700 مشروع سنويا في المتوسط، ووفر حوالي 213 ألف فرصة[97] عمل, أما على مستوى المناطق الريفية فلم تسجل أي معطيات في هذا المجال، إلا المسح الميداني الذي قام به مركزCENEAP سنة 2003 وخلصت الدراسة إلى ما يلي :

1- ضعف في الأنشطة والحرف التقليدية في تلك المناطق، مما أدى إلى ضعف في إنتاج الصناعات التقليدية، أو تكاد أن تنعدم في بعض المناطق منها، بالرغم من أن هناك إمكانات كبيرة لدى الشباب الحاملين مشاريع صغيرة ومؤسسات مصغرة.
2- ضعف البيئة التقنية والمؤسسية لدعم خلق أنشطة غير فلاحية في المناطق الريفية.
3- انعدام مساعدات الحكومة، وعدم وجود تسهيلات.[98]

المطلب الرابع : واقع المورد البشري الريفي (المرأة الريفية) خلال فترة 1966-2013

لقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على تشجيع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني حيث عرف العمل النسائي في السنوات الأخيرة تطورا هاما من ناحية الكم ومن ناحية الخصائص، فمن حيث الكم، شهد العمل النسائي منحنى تصاعديا، إذ ارتفعت نسبة النساء النشطات بشكل كبير خاصة خلال العشرية الأخيرة مقارنة بنسبة الرجال، فانتقلت من 109.000 إلى 1,41 مليون امرأة ما بين إحصائي 1966 حتى سنة 2013 وتضاعفت بالتالي 12 مرة خلال 22 سنة أي بمعدل متوسط نمو يقدر بنسبة 5%، وهكذا انتقلت نسبة النساء العاملات من 2 %، سنة 1966 الى 12.89%، سنة 2000 إلى 4,18 % سنة 2001 إلى 16,9 % سنة 2007 ، دون احتساب اليد العاملة النسوية في القطاع الفلاحي

[97] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية للسنوات: 2005 العدد 08 ، ص 19 ,2006 العدد 10 ص 16

[98] CENEAP N°29, 2003, P 139-140 مرجع سابق

والقطاع غير الرسمي الذي يمتص أكثر من 51 % من بين النساء النشطات مقابل 54 % لدى الرجال.[99]

أما المرأة الريفية، فبالرغم من الدور الطبيعي لها، وهي معروفة، تتمثل في إنجاب الأطفال وتربيتهم، والطهي، وجمع الحطب والمياه، وأحيانا تربية المواشي والدجاج... وغيرها، إلا أن لها دور لا يمكن إنكاره في الأمن الغذائي للأسر الريفية، وبالنظر إلى الوجهة أساسا للاستهلاك المنزلي. أما عن الدور في التنمية وحالتها الاجتماعية، فمعظم الدراسات والمسوحات الميدانية[100] أثبتت أنه على الرغم من دورها في المجتمع، إلا أنها لا تزال تتسم بضعف في مشاركتها في التنمية، وأنه مع زال التفاوت الكبير بينها وبين الرجل في معظم المؤشرات التنمية البشرية(تعليم، صحة، سكن، دخل)، ويمكن أن نلخص معظم الدراسات الميدانية التي أجريت من طرف مركزCENEAP في ما يلي : [101]

1- عدم وضع البرامج التي تؤخذ فيها عنصر المرأة الريفية بعين الاعتبار.
2- عدم وجود مشاريع محددة للنساء الريفيات.
3- عدم وجود الكفاءات المؤطرة لدعم وتعزيز المرأة الريفية.
4- عدم وجود حلقة اتصال بينها وبين الإدارة والفاعلين في إدارة المشاريع الجوارية.
5- عدم وجود المنظمات النسائية، وإذا وجدت وحيثما وجدت، وعدم وجود مشاريع ملموسة ضد المرأة أو النساء مشاريع محددة .
6- عدم وجود معلومات عن البرامج القائمة، حتى ولو وجدت فإنها تستبعد النساء الريفيات.
7- عدم وجود أماكن الاجتماعات والملتقيات من أجل المبادلات المعرفية.
8- عدم وجود تدريب خاص للنساء والفتيات في المناطق الريفية.

[99] د.عائشة عبد السلام، دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة في الجزائر، تحت إشراف الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة . ومنظمة المرأة العربية، 2009 ، ص 19

[100] La revue du CENEAP, N°28 ,29,30, 31 , 32,33, 34,

[101] CENEAP, N°31, 2004, La fonction socio-économique de la femme en zone rurale. P135-137

9- علاوة على ذلك، فالأعمال اتجاه المرأة الريفية منخفضة ومحصورة في المزارع الصغيرة، وتربية الدواجن وتربية النحل، إضافة إلى النسيج والخياطة، وهذه الأنشطة الضيقة والمحصورة تدل على نقص الاستثمار في مجال تنمية المرأة الريفية على أرض الواقع.

ولهذا فمؤشرات التنمية البشرية ضعيفة بالنسبة للمرأة الريفية مقارنة بالرجل، وهي موجزة كالتالي:

1- الخدمات الصحية: تنتشر الأمراض بنسبة كبيرة عند النساء، فمثلا نسبة 21 % يعانون من مرض ارتفاع الضغط الدموي، حيث بلغت النسبة 27,06 % عند النساء مقابل 15,44 % لدى الرجال. ولهذا فنسبة الحصول على الخدمات الصحية عندهن ضعيفة مقارنة بالرجال، 24,2 % للرجال مقابل 19,6 % عند النساء، وهذا يرجع إلى نقص الإمكانيات المالية لدى النساء الريفيات، حيث تبلغ نسبة 11,0 % من النساء من لهن القدرة على العلاج، في حين 12,5% للرجال.

2- التعليم: أما معدل الإلمام بالقراءة فيبلغ عند الأطفال ذو الفئة العمرية 6-14 سنة بنسبة 94,1 %، وترتفع نسبة الذكور إلى 94,9 % مقابل 93,2 % للإناث، أما معدل الأمية لدى الإناث فهي مرتفعة، حيث تبلغ النسبة على المستوى الوطني 45,5 %، وترتفع أكثر في المناطق الريفية بمعدل 64,1 % مقابل 32,2 % في المناطق الحضرية للفئة العمرية أكثر من 16 سنة. أما الفئة العمرية الأكثر من 40 سنة، فتبلغ نسبة 61,4 % مقابل 35 % رجال.[102]

3- الحصول على الممتلكات: أما نسبة الامتلاك للتجهيزات والممتلكات، فهي مرتفعة بالنسبة الأسر التي يرأسها الرجل، وذلك بنسبة 20,2 %، في حين أن نسبة 14,3 % هي بالنسبة للأسر التي تترأسها المرأة.[103]

[102] La banque d'Alger, Rapport 2006, évolution économique et monétaire en Algérie, Juin2007, P52

[103] الفاو، الإيفاد، منظمة العمل الدولية 2010 . الملخص سياسات الجندر والعمالة الريفية الاستثمار في مهارات التمكين الاجتماعي الاقتصادي للمرأة الريفية.
http://www.fao-ilo.org/fileadmin/user_upload/ fao_ilo/pdf/02EducationAndSkills_WEB.pdf

4- الحصول على القروض: فالنساء الريفيات أقل حظا من الرجال في هذا المجال، حيث نسبة المستفيدين من النساء الريفيات بلغت 0,0 %، في حين بلغت النسبة للمستفيدين من الرجال 2.5 %.

5- معدلات البطالة: بلغ تقريبا 30% منها نسبة البطالة في النساء مرتفعة، إذ بلغت 44,18 %، مقابل 27.2% رجال، وهو معدل يفوق المعدل العام 30 %.

المطلب الخامس : مؤشرات التنمية البشرية الريفية خلال الفترة 1966-2013

1- التعليم: يعتبر التعليم في الجزائر مجانا وإجباريا للفئة العمرية 6-14 سنة بقرار عام 1966 ، والواقع أن الجزائر قد نجحت في توسيع قاعدة التدريس بشكل كبير، فبالرغم من عدم كفاءة عدد المعلمين والأساتذة وقلة المدارس والجامعات والوسائل والإمكانات الأخرى ذات العلاقة بالتعليم مع بداية فترة الاستقلال، إلا أن وجه التعليم وحقيقته قد تغير بشكل جوهري دون أدنى شك، ذلك أن عدد المدارس والثانويات والجامعات ومعاهد التكوين قد تضاعف عدة مرات كما أن القيد المدرسي والتسجيل الجامع هو كذلك تضاعف وبشكل أكبر. بهذا الكم الهائل من المتمدرسين بلغ معدل الإلمام بالقراءة للأطفال ذو الفئة العمرية 6-14 سنة بنسبة 94,1 %، إلا أنها لم تبلغ هدف الألفية الثالثة التي تقدر ب 100 %، أي فارق بخمس نقاط، وترتفع نسبة الذكور إلى 94,9 %، مقابل 93,2 % للإناث، وهذا بفضل الجهود المبذولة من أجل الرفع من معدل الإلمام بالقراءة والقضاء أو التخفيض من معدل الأمية، ولهذا انخفضت الأمية من 75 % سنة 1966 إلى 31,9 % سنة 1998 إلى 21,4 % سنة 2005 [104]، إلا أنها تمس الفئة العمرية الأكثر من 40 سنة بنسبة 48,2 %، أكثرها نساء بمعدل 61,4 % مقابل 35 % رجال[105] ، وهذا بسبب أنها عاشت فترة الاستعمار، وهذه المعطيات هي على المستوى الوطني.

[104] CENEAP N° 41, Niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie(LSMS2005) ; 2009, P 30-31 مرجع سابق .

[105] CNES , Rapport national sur le développement humain - Algérie2007, P27 مرجع سابق

2- الأوضاع الصحية في القطاع الريفي: من البديهي أن يكون لتناقص معدل الوفيات وتزايد معدل الولادات تأثير إيجابي مباشر على العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة، حيث سجل تحسن في الحالة الصحية للسكان في الجزائر وتحسن في الظروف المعيشية، بسبب الانخفاض في معدل الوفيات من 4,59 ‰ سنة 2000 إلى 4,3 ‰ سنة 2006 وانخفاض أيضا في معدل وفيات الأطفال بعشر نقاط، وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدل العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة من 72,5 سنة عام 2000 إلى 75,7 سنة عام 2006 ،وكذلك وانخفض معدل وفيات الأمهات عند الولادة من 117,4 لكل مئة ألف ولادة حية عام 1999 إلى 92,6 سنة 2006 [106]. وبالتالي انعكس على معدل الولادات، الذي ارتفع من 87 % سنة 2000 إلى 95,3 سنة 2006 ،أما معدل الخصوبة فقد انخفض من 2,67 طفل لكل امرأة عام 1998 إلى 2,27 سنة 2006 ، إلا أنه مرتفع في المناطق الريفية، حيث وصل إلى 4,14 طفل سنة 1998 ، وارتفع إلى أكثر من 5 أطفال لكل امرأة سنة 2004 ، أي تقريبا يساوي ضعف المعدل الوطني الذي بلغ 2,38 عام2004[107]. ولهذا كان للحكومة أن تهتم بالقطاع الصحي، ففي إطار البرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، قدر الغلاف المالي للقطاع الصحي وتحسين المستوى المعيشي ب 210.9 مليار دج وهذا ما انعكس على المستوى الصحي لسكان الريف .

3- السكن الريفي وحجم الأسر: لا شك أن الدولة اهتمت بالسكن الريفي في هذه الفترة، وخاصة بعدما استتب الأمن، فكان هدفها هو عودة سكان الريف إلى أراضيهم، إلا أن الحكومة كان اهتمامها أكثر للسكن الحضري، حيث تشير إحصائيات وزارة السكن والعمران أن عدد السكنات الحضرية الموزعة بلغت الضعف، أي 512 ألف سكن حضري، مقابل 240 ألف سكن ريفي – موزع، كما سجل انخفاض في عدد السكنات الحضرية الموزعة، حيث انخفض بنسبة 13 % خلال الفترة 2000-2013، والسبب يعود إلى تأخر إنجاز

[106]CNES, Rapport national sur le développement humain - Algérie2007, P20 et P93مرجع سابق

[107]CENEAP N °34 ; 2004, P61مرجع سابق

عد كبير من المشاريع، وخاصة خلال الفترة 2003-2005 وهذا يعكس عن عدم التحكم في تخطيط وتسيير برامج ومشاريع السكن. حيث ما يلاحظ أن السكن الريفي لم يكن له الحظ الكافي من التوزيع، في حين أن السكنات الحضرية أخذت النصيب الأكبر من الإنجاز، ويرجع هذا إلى الزيادة السكانية السريعة من جهة، والنزوح الريفي نحو المدن بسبب الأزمة الأمنية التي مرت قبل هذه المرحلة، والذي زاد من الضغط على المدن الكبرى، إضافة إلى مشكل العقار، حيث أن هذا المشكل لا زال قائما، فقد عجزت الحكومة عن حله، حيث لا زالت النزاعات قائمة فيما بين سكان الريف على الأراضي التي لم تسوَ، ولهذا لا يجد الريفي أرض يبني عليها مسكن، أو على الأقل أن تكون له ملكية الأرض من أجل منحه مساعدة مالية أو قرض سكن. وهذا يعتبر من أكبر العوائق التي يواجهها المواطن الريفي في الجزائر.[108]

4- الاتصال بالشبكات العامة: ونعني به الحصول على مياه الصالحة للشرب، الكهرباء والغاز، شبكات الصرف الصحي، ويعتبر هذا المعيار جيد، وهي أن تكون قادر على توفير هذه الحاجيات من أجل حياة صحية وآمنة، وتؤكد دراسة قام بها مركز CENEAP عام 2005 على المستوى الوطني[109] أن نسبة 71,2 % من الأسر يحصلون على شبكة الصرف الصحي، و 96,3 % من الأسر يحصلون على الكهرباء، و 35,7 % ممن يحصلون على الغاز، إلا أن هناك تفاوت وتباين بين الوسط الحضري والريفي، ومن المعلوم مما رأيناه سابقا أن أكثر المناطق التي تعاني من نقص هذه الحاجيات هم سكان الريف، حيث كشفت نفس الدراسة أن سكان الريف يحصلون على شبكات الصرف الصحي تقريبا نصف ما يحصلون عليه سكان الحضر أي 45,4 % في الريف مقابل 89 % في الحضر، وأن نسبة 93 % من سكان الريف يحصلون على الكهرباء مقابل 98,6 % في الحضر، كما أن نسبة 2,5 % في الريف يحصلون على الغاز، في حين بلغت النسبة 58,8 % في الحضر، إلا أن الحصول

[108] CENEAP N°34 et 29 et 41. مرجع سابق

[109] CENEAP N° 41, Niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie(LSMS2005) ; 2009, P32.مرجع سابق

على المياه الصالحة للشرب بالنسبة للريف، فقد شهد تحسن بالنسبة للأسر الريفية حيث أن نسبة 78,2 % من الأسر يحصلون على هذه الخدمة إلا أنه يبقى أقل مقارنة بالحضر.[110]

[110] CENEAP N° 41, P32. مرجع سابق

خلاصة : أعطى لنا هذا الفصل حوصلة موجزة بشأن سياسة التنمية الريفية المطبقة في الجزائر ومن خلال التحليل والتقييم خلصنا إلى أن المخططات والبرامج من الناحية النظرية هي عبارة عن نصوص ومراسيم تعطي لنا فكرة جديدة وهي مشاركة المجتمع الريفي في القرارات ودوره في صناعة التنمية الريفية بالتعاون مع الإدارة وكل الأعوان الاقتصاديون، وتوطيد العلاقة والتنسيق بين الإدارة والمواطن الريفي، لكن للأسف لم تتجسد على أرض الواقع على أحسن وجه، فليس صحيح أن نقول بأن بلدنا شهد تعاقب سياسات تنمية ريفية وزراعية مختلفة، بل عرف سياسة واحدة وضعت وتنامت على مدار اكثر من 50 سنة، ولم تكن إلا سياسة واحدة مرت بمراحل عدة وشهدت تطورات عديدة وهي نفس السياسة المركزية الواحدة، حتى وإن حققت هذه السياسة الفريدة إنجازات هامة إلا أنها تميزت في الغالب بإنشاء الهيئات وبحلها بعد ذلك وإنشاء أخرى وتعويضها في المخطط الموالي و هكذا . إذن فالتنمية الريفية المطبقة في البلاد تتعثر من مرحلة لأخرى، وبما أن الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على النفط، فهو لم يساهم في تنويع الأنشطة الإنتاجية، باعتباره أحد العوامل التي تؤدي إلى تطوير الريف، فبدلا من أن تكون عوائد البترول تستغل وتسيير بطريقة عقلانية ورشيدة من خلال جلب التكنولوجية المناسبة وتطوير الريف وتعددية التعليم وتوفير الخدمات الاجتماعية(صحة، نقل، تجارة...)، للأسف كان عكس ذلك، حيث لم تستغل هذه الثروة المالية والبشرية التي تملكها في بناء وتجديد ريف عصري يواكب التطورات العالمية.

خاتمة عامة

الخاتمة :

إذا كان سبب فقر غالبية السكان في المناطق الريفية، هو طبيعة العلاقة بين الريف والعالم الصناعي المتقدم، على حد تعبير الخبير والمفكر الاقتصادي جلال أمين ، فإننا نقول أن مشكلة فقر الريف واستمراره في القطاع الفقير ترجع إلى القطاع الحديث(الحضري) ونوع علاقته مع قطاع الريف، حيث أنها غير سوية وغير قويمة، أي أن الحقيقة قد لا تكون أكثر من هذا، وربما كان الاقتصادي البريطاني ليبتون مايكل صاحب نظرية التحيز الحضري من أوضح الاقتصاديين المعاصرين تعبيرا عن خطورة الهيمنة الحضرية، وانعكاساتها السلبية على المناطق الريفية، وقد أوضح بأن الانحياز الحضري هو الذي يقود إلى التركيز المفرط للموارد في المناطق الحضرية، وهذا لا يزيد من سوء العدالة وعدم المساواة في الدول النامية لأن معظم سكانها يعيشون في المناطق الريفية فحسب، بل يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي، ويؤكد أن السبب الرئيسي هو أن السلطة في معظم دول العالم الثالث هي بأيدي"المجموعات الحضرية" التي تسيء تخصيص الموارد لصالح المدن في أغلب الحالات، حيث يقول: إن الصراع الأكثر أهمية في الدول الفقيرة من العالم اليوم هو ليس بين رأس المال والعمل ولا هو بين مصالح الوطنية والأجنبية، وإنما هو بين الطبقات الريفية والطبقات الحضرية، فالقطاع الريفي يحوي معظم الفقر والمصدر الأقل تكلفة للتقدم المحتمل، ولكن القطاع الحضري يحوي معظم التنظيم والدقة والإدارة والسلطة، لذا فإن الطبقات الحضرية قد أصبحت قادرة أن تربح الجولات في صراعها مع الريف، ولكن بعملهن هذا فقد جعلوا من عملية التنمية عملية بطيئة وغير عادلة. وهذا ما ظهر فعلا لمعظم الحكومات، حيث أن هناك فشل في السياسة العامة وفي الخطط التنموية الوطنية التي طبقتها، فعلى سبيل المثال المغرب وكولومبيا، حيث ظهر انحياز لتنمية المناطق الحضرية على حساب التنمية الريفية في محال الصرف الصحي، وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية لعام 2006 حيث يقول : نجحت كل من كولومبيا والمغرب في توسيع نطاق الحصول على الصرف الصحي المحسن لبعض الفئات الأكثر فقرًا في المجتمع، كما أصبح معدل التغطية في كولومبيا حوالي 86 بالمائة في عام 2005 أعلى بكثير مما كان متوقعًا في إطار الدخل الوطني للبلاد. أما في المغرب، فقد زاد معدل التغطية لأكثر الفئات فقرا 20 بالمائة بمقدار أربعة أضعاف منذ عام 1992 ، إلا أن معدل التقدم في البلدين قد انحرف جراء التحيز الواضح الذي يزيد من التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية .

النتائج:

وردت ضمن دراستنا النظرية هذه مجموعة من النتائج الموّثقة بحقائق وأرقام تم استنتاجها من واقع البيانات والإحصائيات، ومع هذا فمن المهم التركيز على أهم النتائج التي تتلخص بالآتي:

الفصل الأول والثاني :

1- لا يوجد تعريف موحد للريف، بل هناك معايير متعددة في تحديد مفهومه، فكل دولة لها خصائصها تعتمد عليها.

2- مفهوم التنمية الريفية المتكاملة تعد ولم تعط إلا القليل، وقد أحدث مفهومها تفاوتا في مستوى الحياة بين الريف والحضر، حيث كرس التخلف بدلا من علاجه بسبب انحياز الحكومات للتنمية الحضرية، وبالتالي ترك فقرا في غالبية سكان الريف في العالم(75 % من الفقراء يسكنون الريف)، ولا يمكن أن تكون إيجابية إلا في حالة واحدة، وهي إذا كان الهدف يتعلق بإزالة التحيز والوصول إلى المساواة والعدالة الاجتماعية بين الريف والحضر.

3- لم يعد الفقر بمفهومه التقليدي، حيث لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب، بل أصبح ظاهرة متعددة الأبعاد، حيث تمثل في تدهور الصحة وسوء التغذية، وتدني مستوى التعليم والمهارات، وعدم كفاية موارد العيش، وعدم توفر السكن اللائق، والإقصاء الاجتماعي، وعدم المشاركة.

4- يعتبر الفقر ظاهرة ريفية بالدرجة الأولى، حيث يعاني سكانه من انخفاض في كل المستويات(التعليم والصحة والسكن، والغذاء ومصادر الطاقة(الكهرباء والغاز).

5- البطالة ظاهرة حضرية أكثر منها ريفية، نظرا للنزوح الريفي المتزايد نحو المدن، وهذا ما كشفناه سابقا من خلال الأرقام والإحصائيات.

6- تبقى مشكلة الأمن الغذائي قائمة في معظم الدول النامية، وخاصة الدول العربية، حتى الغنية منها(الدول النفطية).

الفصل الثالث :

1- لم تشهد الجزائر تعاقب سياسات التنمية الريفية والزراعية مختلفة، بل عرفت سياسة واحدة على أربعين سنة، ولم تستفد من الثروة المالية والبشرية، ولهذا ظل التخلف الريفي قائما، مع الفجوة بين الريف والحضر.

2- على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة من خلال إطلاق ترسانة من البرامج التنموية الكبرى بأغلفة مالية ضخمة منذ الاستقلال والتي حققت بفضلها ارتفاع نوعا ما في معدلات النمو، إلا أن هذا الأخير لم يخفف من حدة الفقر والبطالة وتحقق العدالة والمساواة، لأنه " ليس هناك تنمية إذا لم يرافق النمو الاقتصادي بتخفيض الفقر وانعدام العدالة والبطالة"، على حد تعبير الاقتصادي دودلي سيزر، ولهذا ظل التخلف الريفي قائما.

3- عدم كفاية الخدمات المقدمة إلى المجتمع الريفي، وانخفاض مستوى الأداء فيها سواء كان ذلك في المجالات الصحية أو السكنية أو الثقافية أو الاجتماعية مما ينعكس على الفرص المتاحة أمام سكان الريف لإشباع حاجاته الأساسية.

4- إن نظام التعليم بأبعاده الكمية والكيفية لا يوفر الوسائل المناسبة، ويظهر هذا في عدم توفر المؤسسات التعليمية في مناطق كثيرة من الريف، ولهذا لا تزال معدلات الأمية مرتفعة.

5- لا يزال دور المرأة الريفية ضئيلا نظرا لوجود كثير من القيم والتقاليد تحول دون مشاركتها مشاركة فعالة في مجالات التنمية الريفية المختلفة، وقد ترّتب على هذا ضعف وعي المرأة بذاتها وضعف وعي المجتمع بمكانتها.

6- استمرار تخلف القطاع الفلاحي السائد تمثل في تفّتت الأراضي الزراعية وخلل توزيعها وتخلف الأساليب المستخدمة في الإنتاج الزراعي وافتقاره للتكنولوجية نظرا لانتشار الأمية في أوساط الفلاحين، الذين يجهلون استخدامها، وهذا ما أدى إلى تدني مستوياته مع الزيادة السكانية، وبالتالي استمرار العجز الغذائي .

7- أعطى برنامج التجديد الريفي والفلاحي توجه جديد للتنمية، حيث يدعو إلى فكرة التنمية من أسفل، من خلال الاندماج والمشاركة الفعالة لسكان الريف في عملية التنمية، وإعطاء فرصة للمرأة الريفية في حق المشاركة والمساهمة في بناء التنمية الريفية المستدامة.

8- أشارت التقارير الرسمية إلى فشل هذا البرنامج، حيث لم تتجسد فكرة الاندماج على أرض الواقع، حيث تمت مشاركة سكان الريف في المراحل الأولى بينما لم يشارك في بقية المراحل، وهذا يعني أنه ما زالت الممارسة البيروقراطية للإدارة سائدة ومستمرة.

9- انتشار الفساد.

10- سجلت الجزائر مراتب في مؤخرة الدول في مؤشرات التنمية البشرية وفي مختلف المجالات، بل الأدهى وأمر من ذلك أنها جاءت في مرتب أدنى من مراتب بعض الدول العربية التي تعتبر من أفقر الدول من حيث الموارد الطبيعية(تونس والأردن)، كما أشارت إليه التقارير الدولية الرسمية.

الاقتراحات والتوصيات:

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها في الدراسة الميدانية، وما كشفت عنه من تأخر في تنمية المجتمع الريفي الجزائري عامة كان علينا أن نقدم شيئا يسيرا من الحلول والمقترحات لعلها يأتي يوم من الأيام من يلتفت إليها، ويمكن إيجازها في :

1- على حكومات الدول النامية أن تنظر إلى التنمية البشرية والتنمية الشاملة بدلا من التفرقة بين التنمية الريفية والحضرية، لأن هذا التصنيف كان ضحيته سكان الريف، بالرغم من أنه الفئة المستهدفة بالدرجة الأولى.

2- نقترح من المسئولين أن تكون الجامعات قريبة من المناطق الريفية، ولعله يكون أول نقطة انطلاق للتنمية وتنشيط المنطقة، وذلك خلال توفير كل الحاجات الأساسية، وكل ما يتعلق بالتهيئة المادية والتجهيزات العمومية والهياكل القاعدية التي ترفع من مستوى الحياة والأمن الوظيفي لسكان الريف، كالكهرباء، الغار، الطرقات المعبدة، النقل ... الخ

3- ضرورة إنجاز مركز للتكوين المهني بالمناطق الريفية، حتى يتسنى للذين لم يحالفهم الحض في الدراسة الالتحاق بمراكز التكوين لاكتساب حرف ومنه تساعدهم على الخروج من براثن الفقر.

4- ضرورة تزويد المناطق الريفية بمراكز ثقافية، ودور الشباب قصد تثقيف سكانها مما يساعد على انفتاحها على المجتمعات المجاورة وكذا تفجير طاقات الشباب الموهوب للاستفادة منه.

5- فك العزلة عن طريق فتح مسالك فلاحية وجبلية، وتهيئة الينابيع وبناء السدود.

6- تدعيم النشاطات التقليدية وتثمين التراث الثقافي في الأرياف.

7- إدخال البحث العلمي في برامج التنمية الريفية عن طريق إشراك الجامعة والأساتذة من خلال إجراء سلسلة بحوث ودراسات لمعرفة الوضعية السائدة في المناطق الريفية.

8- إجراء تحقيقات اجتماعية واقتصادية على مستوى البلديات قصد تقدير الوضعية بشكل جيد، ومعرفة احتياجات السكان المعنيين وتحضير عناصر المعلومات الضرورية لصياغة مشاريع التنمية الريفية.

9- ضرورة مشاركة المرأة الريفية وذلك بتوفير مشروع الأسرة المنتجة بالقرية وتدعيمها بمختلف الإمكانيات اللازمة، وضرورة إنجاز مركز لمحو الأمية.

قائمة المراجع

المراجع :

المراجع بالغة العربية :

1- ("معنى كلمة بطالة"، المعاني، اطّلع عليه بتاريخ 17-11-2017. بتصرّف.)

2- (الموسوعة العربية العالمية (1999)، الموسوعة العربية العالمية (الطبعة الثانية)، المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، صفحة 459، جزء 4. بتصرّف.)

3- أ.د. نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية ص244

4- ابراهيم عصمت مطاوع , التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي , ط – 1 , القاهرة , دار الفكر العربي, 2002 . ص 10

5- الأحداث التي تتعلق بالآثار السياسية للأمن الغذائي في الطريق إلى المجاعة، وآتاب مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي لمحمد علي الفرّا .

6- استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية – حالة دراسية منطقة الشعراوية" محافظة طولكرم" . مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، آلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2009 ،

7- الاقتصاد السياسي للبطالة، وكتاب التنمية الاقتصادية لميشيل تودارو ص363

8- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 2006 – ما هو أبعد من الندرة ص123

9- بن صالح الأخذاري, مسار تمويل التنمية الريفية في الجزائر منذ الاستقلال , ص . – 7

10- التجربة الجزائرية في التخطيط , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر 1982 ص 294

11- جبهة التحرير الوطني : الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين , الجزائر ,مطبعة الحزب 1973 ص 7

12- حسين عبد الحميد أحمد رشوان , السكان والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السكاني , ص . 2 –

13- حسين عبد الحميد أحمد رشوان , علم الإجتماع الريفي , ط – 1 , الإسكندرية , مؤسسة شباب الجامعة , 2005 , ص . ص . 229 . 230 .

14- حنين بالقاسم بهلول : القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر – تحديده و نظام دمجه في الثورة الصناعية –ط2 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985 ص 94

15- د. صديق الطيب منير، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، الندوة العلمية حول قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،ص16

16- د. محمد بن عبد الله البكر، البطالة والآثار النفسية- دراسة ميدانية تحليلية، ص162 و البطالة في الفكر السياسي، لرمزي زآي، ص 4

17- د. محمد على الفرّا، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي ص218

18- د.حاآمي بوحفص،البطالة بين التحدي والاحتواء دراسة حالة الجزائر،مجلة الاقتصاد والمجتمع،العدد 06،2010 ،وهران،صص 217-230

19- د.عائشة عبد السلام، دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة في الجزائر، تحت إشراف الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة . ومنظمة المرأة العربية، 2009 ، ص 19

20- د.عبد الغفّار طه عبد الغفّار: الإرشاد الزراعي بين الفلسفة و التطبيق، دار المطبوعات الجديدة، 1975 ، الإسكندرية، ص 26

21- داود سليمان رضوان، محمد عبد السلام جبر، مجلة الفكر العربي : " مفهوم التكنولوجيا والخلفية التاريخية لتطورها ومعاناة نقلها إلى الدول النامية عدد 7 مارس 1979 ص 30

22- دراسة مقارنة في عمم الاجتماع الريفي مع تطبيق عمى السعودية . ومصر، دار المطبوعات الجديدة ,1982 ص 154

23- الديوان الوطني للإحصاء مؤشر البطالة حسب الفئات العمرية وما بين الريف والحضر في الجزائر 2001-2006

24- رشيد زوزو: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر، أطروحة دآتوراه ص80

25- سلام أنور أحمد العبيدي: دور برامج التنمية الريفية في تحسين أوضاع الفقراء في الريف، ص85

26- سياسة التجديد الريفي، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، أوت 2006 ، ص 53-56

27- السيد رشاد غنيم، دراسات في علم الاجتماع الريفي ،ص 60
28- السيد عبد المولى، أصول الإقتصاد، مصر: دار الفكر العربي، 1977 ص 132
29- صالح خليل الصقور،الهجرة الداخلية: الضخّ الريفي والتضخّم الحضري.الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2006 .ص57 58
30- عبد الحميد بوقصاص،تداعيات الهجرة الريفية –الحضرية والنمو الحضري في الجزائر،مجلة التواصل العدد 26 ،جوان 2010 ،جامعة عنابة،ص 158 -182
31- عبد القادر القصير : " الهجرة من الريف إلى المدن "، بيروت : دار النهضة العربية 1996 ص 106
32- عبد اللطيف بن اشنهو الهجرة الريفية في الجزائر ,عبد المجيد اساسي,مركز الابحاث للاقتصاد التطبيقي,الجزائر,د,ت,ص22 ص 32 ص101 ص102-104
33- عبد المنعم الشافعي : " مذكرات في احصاءات الهجرة "، المركز الديمغرافي 1965 ص 65
34- عبد سعيد عبد إسماعيل: التنمية الريفية في الاقتصاد الإسلامي، ص117
35- عثمان محمد غنيم ، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999 ، ، عمان، ص 2
36- عدي قصور : " مشكلات التنمية "، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1983 ص 51
37- العقيد إلياس أبو جودة، "التّنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصاديّة والبيئية"، الدفاع الوطني اللبناني، اطّلع عليه بتاريخ 2-11-2017.
38- عمار بوحوش،دليل الباحث في المنهجية وآتابة الرسائل الجامعية ،الجزائر ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ,2002 ص 43
39- الفاو، الإيفاد، منظمة العمل الدولية 2010 . الملخص سياسات الجندر والعمالة الريفية الاستثمار في مهارات التمكين الاجتماعي الاقتصادي للمرأة الريفية.
40- قدور فريدة، مساهمة الحليّ التقليدية في التنمية بمنطقة تلمسان، مذآرة الماجستير في أنثروبولوجيا التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة .2012-2011 تلمسان، ص68-69
41- قاعدة البنك الدولي
42- كمال التابعي , علي المكاوي , مقدمة فى علم الاجتماع الريفى , ص 228 ص234

43- لوجلي صالح الزوي : " علم الإجتماع الريفي "، ليبيا : منشورات جامعة قاريونس 1990 ص 115

44- ماهر الشريف، "التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعية"، الموسوعة العربية، اطّلع عليه بتاريخ 2-11-2017.

45- مجلة آداب الكوفة – العدد 2 المرجع سابق ذكره , غريب سيد احمد , علم الاجتماع الريفي , جار المعرفة الجامعية 1983 ص 309

46- مجلة آداب الكوفة – العدد 2, البنك الدولي,التنمية الريفية,القاهرة , مطابع الاهرام التجارية 1975 ص 3

47- محمد السويدي مقدمة في دراسة المجتنع الجزائري تحليل سوسيولوجي لاهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر,ديوان المطبوعات الجامعية ص70 ص120

48- محمد السيّد الإمام, المجتمع الريفى: رؤية لواقعة ومستقبلة. ص – 273

49- محمد حسن بالقاسم بهلول,القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر (تحديده و نظام دمجه في الثورة الصناعية) ط2 المؤسسة الوطنية للكتاب,الجزائر,ص66

50- محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم ، المناهج، الاقترابات،الأدوات، الجزائر ، ددن، 1997 ،ص 4

51- محمد طه يوسف الأمين : " البحث العلمي الزراعي وتحديات الواقع العربي "، " الزراعة والتنمية في الوطن العربي " العدد 2 ديسمبر 2003 ص 42

52- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث- العدد 2012/10 جامعة ورقلة ، ص 147

53- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث- العدد 2012/10 جامعة ورقلة ، ص 147

54- محمد نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، ص 74

55- مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009

56- مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009

57- مصطفى الحفناوي، الهجرة من الريف إلى المدينة(أسبابها ومشكلاتها وعلاجها)، المؤتمر العربي الثالث للإدارة المحلية(إدارة المدن العربية) 22-31- مارس 1975 ، عمان، ص 07

58- معهد الإنماء العربي للدراسات الاقتصادية والإستراتيجية، في الطريق إلى المجاعة- الهيمنة الأمريكية وتبعية العالم الثالث - الطبعة الأولى 1976 بيروت ص61
59- معهد الإنماء العربي للدراسات الاقتصادية والإستراتيجية، في الطريق إلى المجاعة، ص9
60- موريس غورنييه: العالم الثالث ثلاث أرباع العالم ص113
61- ميثاق الثورة الزراعية ص 17
62- ناجي بدر إبراهيم , علم الإجتماع الريفي , مصر , جامعة دمنهور , 2015 ص 265-266ص268-269 ص269-270
63- الهيئة العليا للسياحة(مجموعة من الخبراء)، الإستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية- الملخص التنفيذي
64- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية للسنوات: 2005 العدد 08 ، ص 19 ,2006 العدد 10 ص 16

الجرائد :

جريدة الشروق اليومي الجزائرية، العدد 4215 ، بتاريخ 2013/12/04 ص03

المراجع بالغة الفرنسية :

1- Agri-med, rapport annuel 2006 ; cas algérie(S.Badrani), P 307.p308
2- Banque d'Alger : RAPPORT 2006- EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Juin2007;P75.p78
3- Bourdieu pierre . scociologie de l'Algerie ,Paris.p.v.1970 page109
4- CENEAP N °34 ; 2004,p29 et 41 P 61
5- CENEAP N° 41, Niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie(LSMS2005) ; 2009, P 53. P 30-31 p32
6- CENEAP N°29, 2003, P 87.p122 p139-140

7- CENEAP, N°31, 2004, La fonction socio-économique de la femme en zone rurale. P135-137.

8- Claude Sauvageot et Patricia Dias Da Graça ;indicateurs pour la planification de l'éducation pour les

CNES , Rapport national sur le développement humain - Algérie2007, P20 et P93 P27

9- CNES, Rapport National sr le Développement Humain - ALGERIE 2007, P 93.

10- ENEAP N° 34, 2004, P47.

11- F.Burgut<chronique Algerienne in (annuaire de l'Afrique du nord) 1983,E.E.C.N.L.S –Page 728

12- FAO, Cadre Programmation par pays – Algérie(2013-2016), P18

13- Hilel Hamadache. Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie;Ibid ; P63p85

14- KPMG, Guide investir en Algérie-2012, Edition 2012, P43.

15- La banque d'Alger, Rapport 2006, évolution économique et monétaire en Algérie, Juin2007, P52

16- La banque mondiale, La Revue des dépenses publiques, Rapport N° 36270 ,Volume I:Texte Principal, Le 15 août 2007, P 04.

17- La revue du CENEAP, N°28 ,29,30, 31 , 32,33, 34,

18- Omar Bessaoud; La statégie de développement rural en Algérie ; Publication ASCL (in Options Méditerranéennes-Politiques de développement rural durable en Méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de

l'Union Européenne- Série A. Séminaires Méditerranéens. N° 7. Décembre 2006. (p79-89).

19- Options Méditerranéennes, Sér. A / n°71, 2006 ; P 84 et PP de 79 a 89.

20- Ouardia ANSEUR : Usages et besoins en information des agriculteurs en Algérie, Ibid, P30

21- population rurales : un guide pratique ;FAO-UNESCO-IIPE ;Juillet 2005 ;P 15

22- S.Badrani , L'agriculture, l'agroalimentaire, la pêche et le développement rural en Algérie, Les monographies du CIHEAM, la revue Options Méditerranéennes (Série B, n°61), MAI 2008 , CIHEAM-IAM Montpellier, PP37-73.

23- Source ONS , Recensement Général de la Population et de l'Habitat 2008, ARMATURE URBAINE, Collections Statistiques N° 163/2011, P92.

24- Unisco et Fao:L'éducation pour le développement rurale; vers des orientations ouvelles;(étude conjointe) ;2005; P24

25- United Nations Environnement Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP), Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008.

المواقع الالكترونية :

1- " unemployment ", www.investopedia.com,

2- "Poverty", www.investopedia.com, Retrieved

3- http://dspace.univdjelfa.dz:8080/xmlui/handle/123456789/342

4- http://dspace.univ-djelfa.dz:8080/xmlui/handle/123456789/343
5- http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05
6- http://jilrc.com/
7- Http://mawdoo3.com/
8- http://www.scta.gov.sa
9- https://www.almrsal.com/post/4140352018/02/13
10- kotobarabia.com
11- "Poverty", www.unesco.org, Retrieved 14-11-2017.
12- www.fao-ilo.org/fileadmin/user_upload/
13- fao_ilo/pdf/02EducationAndSkills_WEB.pdf
14- www.kpmg.dz
15- www.ons.dz
16- www.ONS.DZ
17- www.premier-ministre-gov.dz